

الجدور التاريخية للقضية الكردية وموقف المؤتمرات، والاتفاقيات الدولية من حق تقرير مصير الشعب الكردي (١٥١٤ - ١٩٢٣)

أ.م.د. عيسى ليتيم

جامعة باتنة - ١ - الجزائر

الملخص:

تعتبر قضية الشعب الكردي من اعقد القضايا التي عرفها العالم في التاريخ المعاصر، فهمها وإعطائها أبعادها الجيوسياسية، والإنسانية، والقانونية، يتطلب العودة إلى جذورها التاريخية الحقيقية الموغلة في الزمن، خاصة الى بدايات فترة حكم السلطنة العثمانية للمشرق العربي، اين تم تقسيم كردستان بين الدولة الصفوية والسلطنة العثمانية، وجسد هذا بموجب اتفاقية " اماسيا " ١٥٥٥، وفي الجانب الايجابي الآخر - دائما في نفس الفترة - فيه اعتراف عثماني بسيادة الإمارات الكردية على منطقة كردستان وبقاء الحكم الوراثي فيها، بموجب الاتفاقية الممضاة بين إدريس البدليسي وأمراء الكرد. ثم جاءت اتفاقية سايكس- بيكو ١٩١٦ لتعمق مأساة الشعب الكردي؛ أولا: بإخراج قضيته من طابعها الإقليمي الى الدولي، وثانيا: تشتيت كيانه بين اربع دول، تركيا، العراق سورية، ايران، ويتم الإبقاء على نفس هذا الوضع في الاتفاقيات الدولية الموقعة بعد هذه الفترة، سيفر ١٩٢٠، مؤتمر لندن ١٩٢٣، معاهدة لوزان ١٩٢٣، وأثناء فترة الانتدابات الفرنسية والبريطانية، والنتيجة لكل ذلك هي حرمان الشعب الكردية من حقه التاريخي في بناء كيان خاص به يحسد فيه ذاتيه التي تميزه عن بقية شعوب المنطقة

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية، القضية الكردية، المعاهدات الدولية، بريطانية

المقدمة:

تعتبر قضية الشعب الكردي من اعقد القضايا التي عرفها العالم في التاريخ المعاصر، فهمها وإعطائها أبعادها الجيوسياسية والإنسانية، والقانونية، يتطلب العودة إلى جذورها التاريخية الحقيقية الموغلة في الزمن، ولعل المتعمق في ثناياها يكشف منذ الوهلة الأولى دول القوى الغربية، تعميق هذه الأزمة، وحرمان الشعب الكردي من تجسيد ذاتية في بناء كيان يحقق فيه طموحاته، دون أن ننسى الإشارة إلى فشل النخب في بناء مشروع شمولي يحقق هذا الطموح المشروع

ان هذه المداخلة ستحاول تفيك الأزمة الكردية، بتوضيح جذور تشكلها، والعوامل التي ساهمت في تعقيدها، مع دراسة المشروع التحرري الكردي خلال نفس المرحلة، وتقييمه بكل موضوعية، وهذا بالاعتماد على ثلاث مناهج، يأتي في مقدمتها المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظام السياسي الدولي الذي ظهرت فيه القضية الكردية، دون أن ننسى المنهج المقارن الذي سوف نوظفه، في التأكيد على اختلاف نظرة النخب الكردية إلى حل القضية الكردية.

التكوين العرقي والاجتماعي والديني للکرد

١- اصل الكرد: الكرد هم احد المجموعات البشرية التي يثور الخلاف حول أصولها التاريخية، فقد اختلف المؤرخون حول قضية نسب الكرد الى اي من الأصول الآرية او التركية أو العربية، فالباحثان مينورسكي، و"مار" رغم انطلاقيهما من اتجاهات مختلفة، إلا أنهما اتفقا على فكرة، دور الميديين في التكوين العرقي للکرد، فقد لاحظ مار في دراسته وجود صلة وثيقة بين الكرد الميديين في الوثائق "الهخامنشية، وبدا له الكرد في جوانب كثيرة بمثابة حفدة مباشرين للميديين(موسى مخول: ٢٠١٣، ص ١٥)، اما المؤرخ الروسي "نيكيتين"، فيرى إزاء أصل الكرد، بعد الدراستين السابقتين، أننا أمام نظريتين:

الأولى: تعتبرهم من أصول إيرانية هندو- أوروبية، وقد ارتحلوا في القرن السابع قبل الميلاد من منطقة بحيرة أورمية باتجاه منطقة "بوهتان"

الثانية: أنهم شعب اصيل مع وجود صلة قرابة بينهم وبين الشعوب الآسيوية القديمة الأخرى، كالسومريين والكلدانيين، والجورجيين، والأرمن، وكانوا يتكلمون سابقا بلغتهم، ثم استبدلوا بها لغة إيرانية خاصة(باسيلي نيكيتين: ٢٠٦، ص ٥٧)

النظريات الراجعة حتى الآن، والتي يتفق عليها غالبية العلماء والباحثين عن أصل الكرد، هي انه منذ اقدم العصور كانت تقطن جبال زاغروس أقوام وعشائر مختلفة(كوتي، لولو،

كالدي، سور، بار، هوري..)، وقد ابتدأ غزو تلك المنطقة منذ بداية الألف الثاني قبل الميلاد من قبل الأقوام الهندو-أوروبية، وعلى الأخص منهم الشعوب الإيرانية (المارديين، والبارتيين، والفرس)، وبعضهم من الأقوام السامية وغيرهم؛ واستقرت هذه الأقوام في هذه المنطقة، وخلال عصور عديدة، ونتيجة اختلاط طويل الأمد بين الأقوام الغازية، وسكان هذه المنطقة الأصليين مكنت هذه الموجات الغازية من الأقوام الهندو-أوروبية، وخاصة الإيرانية منها، أن تنصهر كليا مع السكان الأصليين في هذه المنطقة، ونتيجة لهذه العملية الطويلة الأمد تكون الشعب الكوردي الذي ساد فيه العنصر "الهندو-أوروبي (موسى مخول: ص ١٧).

٢- تعداد السكان: من الصعب، وأمن المستحيل تقديم إحصاءات دقيقة عن تعداد الكرد في المرحلة المدروسة؛ نظر لتوزع الكرد على عدة دول، ومع ذلك سنحاول تقديم بعض الإحصائيات اعتمادا على كتاب " جذور المسألة الكردية" لمؤلفه الدكتور بليتش شرقوت، الذي اعتمد على دراسة قدمها "الكسندر يابا" في عام ١٨٦٠، بعنوان مجموعة من الحكايات والملاحظات عن الكرد، والذي قدرهم بحوالي: ٨٠٣٨٧.٢٨٠، موزعين على النحو التالي: ٣.٩٨٧.٩٦٠ في تركيا، ٢٨٩.٩٤٠ كوردستان سورية، ٧٤٩.٣٨٠ كوردستان العراق، ٣.٣٠٠.٠٠٠ كوردستان إيران، ٣٠٠.٠٠٠ في أرمينيا، كما قدم رئيس الوزراء المجري المبعوث من طرف عصبة الأمم للتحقيق في قضية الموصل، وقدم تقريراً في ١٦ جويلية ١٩٢٥، ضمنه إحصائيات دقيقة عن الكرد. إذ قدرهم بحوالي: ٣.٠٠٠.٠٠٠ موزعين على النحو التالي: ١.٥٠٠.٠٠٠ في تركيا، ٧٠٠.٠٠٠ في إيران، ٥٠٠.٠٠٠ في العراق، ٣٠٠.٠٠٠ في سورية وبلدان أخرى (Bletch Chirguh: 1930, p.8).

٣- الديانة: كانت الأمة الكردية تدين سابقا بعقيدة الزردشتية، والتي كانت سائدة في بلاد فرس، وبعد انتشار الديانة المسيحية امن قسم قليل منها، وبعد ظهور الإسلام ودخول الفاتحين الجدد منطقة كوردستان، تقبله في مراحل الأولى الكثير من الكرد، واعتنقوه تدريجيا، حتى أصبح فيما بعد الدين الرسمي لهذه الفئة، والآن تعتنق الأغلبية الساحقة منهم الدين الإسلامي (المذهب السني)، وقراة ربعهم على المذهب الشيعي، وحوالي ٢٠٠ ألف كردي يعتنقون اليزيدية، واختفت الديانة الزرادشتية ما عدا بعض الطقوس البسيطة التي فقدت معناها الديني، وبقيت مجرد طقوس احتفالية وقومية فقط (أبراهيم دشتي: ١٩٩٩، ص ٨، انظر كذلك، وديع جويده: ٢٠١٣، ص ٦٨).

لقد وجد الإسلام في صفوف الشعب الكردي أعدادا لا تحصى من المؤمنين بالإسلام، المستعدين فطريا للقتال من أجل انتشاره، كما أنجب رجالا أتقياء، اعطوا المثل الصالح لاعتبار الإسلام دستور حياتهم، ومنهج سلوكهم، نذكر من هؤلاء على سبيل المثال، مظفر الدين من

سلالة " بيك تيكن" في اربيل وصلاح الدين الأيوبي، الذي أعطى مثالا رائعا في الجهاد ضد الصليبيين، واطهر نشاطا وافر في خدمة هذا الدين، فقد شيد وأصلح العديد من المدارس في القاهرة، كما شيد فيها الخانقاهات والمستشفيات(موسى مخول: ٢٠١٣، ص ٧٩).

٤- جغرافية كردستان: جغرافيا يستوطن الكرد مرتفعات اسيا الغربية، المحصورة بين ايران والعراق وسوريا وتركيا، وجنوب ارمينيا، وتعرف باسم " كوردستان" أي وطن الكرد، يحدها شمالا وشرقا جبال ارادات، وجنوبا جبال زاغروس، وغربا هضبة الاناضول، ونجد هذا التحديد ادق واشمل في كتاب شرف نامة للشاعر الكردي: عبد الخالق اثيري الكركوكي، المتوفي سنة ١٩٦٢ مقطوعة تقول: " هل تريد ان تعرف ايها الكردي ماهي الاماكن التي يقطنها اقرباؤك: استمع الي اذكره لك: تمتد حدود كردستان غربا الى الاسكندرونة وجبال طوروس حول البحر الأسود، وشمالا اردهان واراس، وشرقا من جبل الوندالي إلى اراس، وفي الجنوب من الاهواز حتى الفرات، ان الحدود الجنوبية تمتد الى جبال حميرين وسنجار وطريق نصيبين، خلاصة ان الكردي والجبل لا ينفصل احدهما عن الآخر، حيثما يبدأ السهل يخلي الكردي المكان للعرب او الترك او الفرس، وعلى ضفاف بحيرة وان ينسحبون جنوبا للأرمن(موسى مخول: ٢٠١٣، ص ١١).

بالإضافة إلى الموقع الجيوبوليتيكي لكردستان، الذي يتوسط الدول الأربع المشار إليها سابقا، فهي غنية من الناحية الطبيعية، باديانها العميقة، والبحيرات الكبيرة، مثل بحيرة وان، وبحيرة أورمية، والمرعي والأراضي الخصبة، وغنية بالمعادن والثروة النفطية، كل هذه الإمكانيات المهمة التي تتوفر عليها كردستان، جعلت منها ساحة حرب ساخنة، تصارعت، وتحاربت على أراضيها، جيوش دول كبر، السلطنة العثمانية، وروسيا، وبريطانيا، كل ذلك اثر على مستقبل المنطقة وحرمتها من بناء كيان مستقل، يحتضن شعبها، الذي تتوفر له كل مقومات التجانس(وديع جويده: ٢٠١٣، ص ٤٤). (blech Chirguh :1930,p7-8).

الدخول العثماني إلى كردستان وبداية المشكلة الكردية

بدأت المشكلة الكردية بصورة واضحة في العصر الحديث عند اصطدام الدولتين الصفوية والعثمانية عام (١٥١٤م) في معركة جالديران التي كانت كبيرة وغير حاسمة، كان من نتائجها تقسيم كردستان عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية، حيث دخل القسم الأكبر منها في مجال النفوذ العثماني، وبقيت المناطق الباقية الأخرى خاضعة للنفوذ الإيراني (سعدي عثمان هروتي: ٢٠٠٨، ص ٣٤)، وتشمل تلك القبائل التي كانت تعيش في السفوح الشمالية الشرقية لجبال زاغروس (أحمد تاج الدين: ٢٠٠١، ص ٨٥).

في أعقاب معركة جالديران قام في وكردستان ما يشبه انتفاضة شعبية عارمة، فقد ثار الكرد على القوات الصفوية الباقية في وكردستان في معظم المناطق، محاولين إجبارهم على الجلاء بالقوة، وذلك في الوقت الذي لم تمتد السيطرة العثمانية الى مناطقهم حتى ذلك الوقت، حيث ان جيوش السلطان سليم كانت تعود راجعة على خط في شمالي الأناضول واستقرت في أماسيا (سعيد عثمان هروتي، ص ٤٤)، وفي أماسية انتدب السلطان سليم الأول مستشاره "الشيخ إدريس البدليسي" مرات عدة للعمل على إثارة الأمراء الكرد ورؤساء العشائر وحكام المقاطعات على حكم الشاه الصفوي، ومواجهة حامياته القوية، فبدأ "البدليسي" في أعماله ونجح في مهامه تلك، وقد ساعدته في ذلك الولاية الدينية التي كان يحمل لواءها، فضلاً عن الأساليب الدبلوماسية التي أتبعها مع أقطاب المجتمع (سيار الجميل: ١٩٩٧، ص، ص ٨٣ - ٨٤)، أما سكان تلك المناطق من بلاد الجزيرة وكردستان، فقد كانوا ينتظرون جميعاً الخلاص من الحكم الصفوي، وبالفعل حدث ما كان متوقعا حيث ثار أهالي "ديار بكر" وطردوا نائب بلدتهم الصفوي، وجرى الأمر نفسه بمدينة "تبليس، وقلاع حصن "كيفا" و"سمرت" فضلاً عن أقاليم "أرزن" و"كرزان" و"ساسون" و"يالو"، واستردت قلاع "اكيل" و"عتاق" و"ميفارقين"، وانتفضت "جزيرة ابن عمر" وطورد الفرس إلى أصقاع بعيدة، وامتدت آثار تلك الحركة التطهيرية حتى مدينتي "كركوك" و"أربيل" وبدأ أمير "السوران" يثير القلاقل (محمد أمين زكي: ٢٠٠٥، ص ٢٤٣).

في الطرف الآخر استغل الشاه إسماعيل الصفوي، فرصة مغادرة العثمانيون لتبريز، فاعد العدة لاسترجاع ما فقدته من سلطات في كردستان، فعين "قره خان" حاكماً على كوردستان وجهاز حملة بقيادته ليخترق المناطق الكوردية متوجها نحو ديار بكر، وقد اصطحب الأخير معه حاميات "ماردين" و"اورفة" و"حصن كيفا" فحاصر ديار بكر حصاراً شديداً، وق دافع أهالي المدينة دفاعاً مستميتاً، واستنجدوا بالسلطان سليم الذي كان معسكراً في أماسية، فأرسل إليهم قوة يقودها "حاجي يكتا أحمد"، تمكنت هذه القوة من شق صفوف المحاصرين الإيرانيين ودخول

القلعة مؤيدا سكانها، ومقابل ذلك أرسل الشاه الإمدادات لقائد جيشه، الأمر الذي استدعى ارسال قوة أخرى، بقيادة" محمد بيقلي باشا"،التقت بالجيش الكردي الذي يقوده " إدريس البدليسي" وكان قوامه حوالي ١٧٠٠٠ مقاتل، في حصن كيفا، وبعد معارك عدة التقى الجيشان في معركة حاسمة على مقربة من " قوج حصار الواقعة بين " نصيبين" و "اورفة"، في مارس ١٥١٦، وانتهت بهزيمة الجيش الصفوي ومقتل قائده (سعدى عثمان هروتي: ٢٠٠٨، ص- ص٥٣- ٥٦).

كان لانتصار العثمانيين في " قوج حصار" نتائج مهمة، حيث كان مكملًا لانتصارهم في معركة جالديران، فسيطر العثمانيون على معظم أقاليم الجزء الغربي والشمالي والمركزي من كوردستان، ديار بكر، ماردين، بدليس، سمر، كركوك، اربيل، ارغني، سنجار، بيرة جك، نصيبين، اورفة، هتاخ، اميدي، ورمي، جزيرة بوتان، اكيل، خيزان، بالو، حصن كيفا، ميفارقين، ملاطية، بهسني، خوشاب، وكذلك، سيقريك، وجرموك، والموصل، بالإضافة إلى ذلك أعلنت القبائل الكردية، بدون عناء ولاءها للدولة العثمانية بشرط بقائها تحت حكم رؤسائها، ومن هذه القبائل: الروشني والحريري والسنجاري والجزيري، أما الأجزاء الباقية فقد بقيت تحت النفوذ الإيراني (محمد امين زكي، ص، ص٢٤٧- ٢٤٨).

رغم هذا الانتصار، فقد استمر الصراع العثماني الإيراني على وكردستان، في عهد الشاه " طهماسب، إلى غاية ١٥٥٥، أين عقدت الدولتان الصفوية والعثمانية اتفاقية ثنائية عرفت بـ"أماسيا" وهي أول معاهدة رسمية بين الدولتين. وتم بموجبها تكريس تقسيم كردستان رسمياً وفق وثيقة رسمية نصت على تعيين الحدود بين الدولتين، وخاصة في مناطق شهرزور، وقارص، وبايزيد وهي مناطق كردية صرفة (غزوة سعيد عبود: ٢٠١٦، ص٣١٠).

تبع تلك المعاهدة، معاهدات لاحقة وكرست جميعها تقسيم كردستان وشعبها بشكل مجحف، وبسبب ذلك تعقدت المشكلة الكردية يوماً بعد آخر، ولا سيما بعد بدء انتشار الأفكار القومية في الشرق، وبالأخص منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث بدأت الدول الأوروبية تحتك بكردستان عن طريق الرحالة الأجانب والإرساليات التبشيرية، وكذلك عن طريق بعض القنصليات وأهمها البريطانية والروسية والفرنسية ثم الأميركية، منها : معاهدة " زهاب" التي عقدت بين الدولتين الصفوية والعثمانية، في عام ١٦٣٩، وتم على اثرها ترسيم الحدود بدقة بالنسبة للعراق، وقسمت بشكل صريح منطقة كوردستان بين الدولتين، رغم أنها أبرمت على ارض كردستان العراق، إلا أن الكرد لم يشتركوا فيها، ولم يقرروا أي شيء حولها، وتضمن هذه المعاهدة التي عدت صلح وتحديد حدود على:

- يخضع للدولة العثمانية حكم كل من من : بغداد جسان البصرة، مندلي، درنة، والاراضي الواقعة بين درتنك وسرحيل، والقرى الواقعة غربي قلعة زنجير الى طريق شهرزور، وقلعة قزلجة وتوابعها، وجميع القلاع في اخسجة، وقارص، ووان، وشهرزور، والبصرة، كما يناط بالدولة العثمانية حكم قبيلتي ضياء الدين وهاروني الكرديتين.

- يخضع للدولة الصفوية كل من القلاع الواقعة شرق مندلي، ودرتنك، وبيرة، وزردويكة، والغابات الواقعة شرق قلعة زنجير ومهربان، وقلعتي كاكور، وماكور الواقعة في اعالي جبل وان، وقلعة مغادير الواقعة في منطقة قارص(عباس اسماعيل صباغ: ص ١٩٥).

تم عقدت بعد ذلك معاهدات اخرى مثل ارضروم الاولى عام ١٨٢٣، وارضروم الثانية عام ١٨٤٧، واتفاقية طهران ١٩١١، واتفاقية تخطيط الحدود الايرانية عام ١٩١٣، في الأستانة وكذا بروتوكول الأستانة في العام نفسة، كرست كلها تقسيم كوردستان بين السلطتين الإيرانية والعثمانية(فلاح شاكراسود: ١٩٧٠، ص- ص٧- ١٢).

نتيجة للتقدم المطرد في خضوع بلاد الجزيرة وشمال العراق تحت السيادة العثمانية، نصب سليم الأول مستشاره القانوني " إدريس البدليسي" مفوضا للإدارة الأهلية في تلك الأقاليم، وأرسل له فرمانا يؤكد له فيه اتخاذ التدبير اللازمة لإقامة المؤسسات المحلية، كما أرسل له ١٧ علما و ٥٠٠ خلعة من الخلع السلطانية الفاخرة لتوزيعها على رؤساء الحكومات والأمراء المحليين. وتمكن هذا الأخير من ان يحصل على ولاء ثلاثة وعشرين اميرا كرديا لتضم مناطقهم الى السلطنة العثمانية، وعقد بعد ذلك مع هؤلاء الأمراء اتفاقية صداقة وتحالف سنة ١٥١٥(سيار الجميل، ص ١٠٥)، نصت على مايلي:

١. تحتفظ كافة الإمارات الكردية الموقعة على المعاهدة باستقلالها التام وتحتفظ بعائدات اقطاعاتها الخاصة
٢. تستمر وراثا الإمارة من الأب إلى الابن، أو يتم تنظيم ذلك استنادا إلى أعراف القبيلة، ويعترف السلطان بالوريث الشرعي بفرمان خاص
٣. يساهم الكرد في كافة الحروب التي توكل إليهم من طرف السلطنة
٤. تقوم الدولة بمساعدة الكرد ضد أي عدوان أجنبي
٥. دفع الصدقات والرسوم الشرعية لبيت المال الخاضع لسلطان الدولة(وليد حمدي: ١٩٩٢، ص ١٧).

وفقا للفرمان السابق عهد السلطان سليم الأول مهم تحديد الوضع المستقبلي للمناطق الكوردية المكتسبة حديثا إلى إدريس البدليسي، الذي حاول بناء نظام إداري لها يأخذ بعين الاعتبار

الطابع العام للمنطقة، ويستجيب لطموحات وأماني الأمراء التي أبدوها في معاهدة الصداقة السابقة، بحيث حاول بحكمته ان يجنبها السيطرة العثمانية قدر الاستطاعة، حتى انه اطلق اسم الحكومات الكوردية على بعض الإمارات الكوردية، فقد قسمت ولاية ديار بكر الى ١٩ سنجقا، منها ١١ كانت على شاكلة الوحدات الإدارية بالأناضول، تحت حكم الترك المباشر، يعين حكامها من العثمانيين، وكانت تلك السناجق هي: خربوت، ارغني، سيقربك، نصيبين، حصن كيفا، حمسكرك، سعرد، ميافارقين، خابوور، اقجة، قلعة نصيبين وسنجار، والثمانية الباقية كانت تحت حكم الامراء الكورد المحليين مع الاحتفاظ بحق الاشراف لموظفين عثمانيين، الذين كانت مهامهم لا تتعدى الواجبات المالية والعسكرية، وكانت الامارة في هذه السناجق وراثية تنتقل من الاب الى الابن، وكانت هذه السناجق الثمانية هي: صمغان، قولب، مهرانة، ترجيل، هتاخ، برتك، جياقجور، وجرموك (محمد امين زكي، ص، ص٢٤٩ - ٢٥٣).

بالإضافة إلى تلك السناجق، كانت هناك في الولاية خمس حكومات كوردية تابعة للحكومة العثمانية مباشرة، وهي حكومات: اكيل، وبالو وبوتان وحزو، وكنج، وزيدت على تلك الحكومات أخيرا حكومتان هما: حكومة الخابور، وحكومة الشكرد، وكان رؤساء تلك الحكومات التابعة بمرتبة "مير ميران" أي أمير الأمراء، وكانوا مستقلين في جميع أمورهم الداخلية، حيث تركت تلك الحكومات على حالتها السابقة بشكل تحافظ على حكامها الوراثيين، (سعدى عثمان هروتى، ص٧٣).

هذا وطبقت الترتيبات الإدارية العثمانية في المناطق الكردية الأخرى، كمناطق اورفة والموصل وماردين، حيث كان يتم تنصيب الحكام العثمانيين عليها، ولكن وجد عددا من الشخصيات الكوردية بين حكام مدينتي الموصل وماردين خلال ذلك العهد. (سعدى عثمان هروتى، ص٧٣).

تعد البنود الأنفة الذكر، أول معاهدة تعقدها الدولة العثمانية مع الإمارات والعشائر القبلية في بلاد الجزيرة الفراتية (كردستان + شمال غربي العراق) التي خضعت لها بعد معركة جالدران في عام ١٥١٤، تتضمن اعترافا من هذه الأخيرة بالسلطات الكوردية، لكن جرى العمل بها تكتيكيا، ومرحليا من قبل الدولة بهدف توظيف هذه البلاد ضد اعتداء الخارجين، باعتبارها حاجزا جغرافيا، يفصل الأناضول عن الوطن العربي، إذ سرعان ما تراجعت الحكومة العثمانية عن هذه المعاهدة، بعد أن طبق السلطان سليمان القانوني، نظام الالتزام العسكري، والذي بموجبه ظهرت التقسيمات على نحو جديد بعد أن سيطر على بغداد سنة ١٥٣٤م (سيار الجميل، ص، ص١٠٦ - ١٠٧)، وكان قد عين حاكما عاما على ديار بكر ليكون حلقة الوصل بينه وبين الإقطاعيين

الكرد (باسيلي نيكيتين: ٢٠٠٦، ص ٢٠٩)، وبلغ هذه الإجراء غايته في أواسط القرن ١٩، في ظل حكم السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩)، الذي كانت فلسفته السياسية تهدف إلى تأسيس دولة مركزية على الطراز الغربي، لذلك بادر بإنهاء العمل بدستور (اللامركزية) للأقاليم الكردية، وتحولت الإمارات الكردية على اثر ذلك إلى أقاليم تركية، لم يعد فيها الزعماء الكرد يتمتعون إلا باستقلال اسمي (سلام ناوخوش: ٢٠٠٦، ص ٣٦).

أما في إيران، فإن أمراء أردلان الذين كانوا وحدهم الذين يتمتعون من بين الزعماء الكرد باستقلال إماراتهم، بعد القضاء أمراء (هزاراسب) اللر، فقد جردوا أيضا من امتيازاتهم تدريجيا، وحل محلهم عام ١٨٦٠، الأمراء القجار (باسيلي نيكيتين، ص ٢٠٩).

لقد تفنن العثمانيون في استخدام الوسائل لإعادة سيطرتهم على كردستان، وبالتالي التخلص من الاتفاقية السابقة، وكان في مقدمة هذه الوسائل، بل وأنجعها بالنظر، بالنظر إلى البنية السياسية لكردستان المتمثلة في انقسامها إلى مجموعات إقطاعية وزعامات عشائرية متنافرة ومتناحرة، "سياسة فرق تسد"، ونفذت تلك السياسة بوسائل شتى: فتارة كانت تعتمد إلى بذر بذور الخلاف بين الإمارات والزعامات الكردية لتوسيع هوة الشقاق بينها وإشاعة المنازعات المسلحة بينها، مما يعطي لها الحق في التدخل فيما بينهما لصالح الإمارة التي تؤيدها أو لصالح الإمارة الأضعف على الأغلب، بهدف إضعاف الإمارة الكردية التي شهدت بعض التطور أو نجحت في توسيع نفوذها (سعدى عثمان هروتي: ص ٩٥)، ومن الأمثلة البارزة على ذلك محاوله محاولة الدولة العثمانية الإيقاع بين إمارتي السوران و زرزا، باستغلال الخصومة القائمة بينهم، بسبب تعاون هذه الأخيرة مع الإيرانيين تارة ومع العثمانيين تارة أخرى ضد أسرة آل سوران وتعاونها مع يوسف بك قران في قتل الأمير سيف الدين، لاستعمالها لضرب الإمارة السورانية التي لا تعترف بالسلطة العثمانية، ولتحقق هذا الغرض أوفد السلطان مراد الثالث من يقنع "زرزا" بالانضواء تحت الحكم العثماني ومحاربة سليمان بك، وبعد تأكيد السلطان من ولائهم أرسل إليهم بالأسلحة والذخائر، مما شجع هذه القبيلة على التجاوز على الأملاك السورانية، فالتقى بهم أمير سوران المذكور عند جبال "سيتكان"، فدارت حرب عنيفة استمرت يومين وانتهت باندحار المتجاوزين وهزيمتهم نحو عاصمتهم "اشنو"، ووقع أمير اللواء العثماني و ٥٠٠ نزر من العشيرة في الأسر (بلال اسماعيل : ١٩٨١، ص، ص ٢٨١ - ٢٨٢).

ومن السبل الأخرى التي انتهجوها في إطار سياسة فرق تسد في محاولة منهم لهدم البنية السياسية للإمارات الكردية بخلق أسباب الشقاق داخل الإمارة الكردية الواحدة، وخاصة في مسألة تولية منصب الإمارة، وذلك عندما كانوا يعمدون إلى تنصيب أميرين على إمارة واحدة في وقت

واحد، كانا غالبا ما يناصبان العداء لبعضهما البعض، وهي أمور تزيد من هوة الشقاق، وتنعكس سلبا على الكيان السياسي والاقتصادي للإمارة، وتعتبر إمارة "بابان" مثالا حيا لتلك السياسة، وذلك لكثرة مواقفها المناوئة للحكم العثماني، ففي عهد السلطان سليمان القانوني حدث ما يؤيد ذلك، حيث لم تمضِ على تنصيب الأمير "بوداق بك" على إمارة "بابان" فترة طويلة من الزمن حتى ظهر له منافس في الحكم هو "الأمير حسن بك بن الأمير سليمان"، الذي التقى بقواته البالغة عددها ٨٠٠٠ مقاتل منافسه الأمير بوداق، وحينما ادرك أن التفويض الرسمي الذي يتمتع به هذا الأخير فيه الشرعية ما يكفي لرجحان الكفة لصالحه، سافر على عجل والمشاركة في بدايتها وحصل بالوساطة على تفويض عثماني بحكم إمارة "بابان" أيضا، على أن يتولاها بالمشاركة مع الأمير بوداق، وكان من البديهي أن ينشأ النزاع بينهما، وقد حدث فعلا وأدى إلى مقتل الأمير حسن وتفرّد الأمير "بوداق" بالحكم. (سعدى عثمان هروتي، ص ٩٧).

كانت الخطوة المهمة والخطرة في نفس الوقت، التي كانت تسير في اتجاه إعادة بناء السلطنة وإرجاع هيبتها لدى الأنظمة والشعوب، بإعادة الحكم المباشر إلى الولايات العثمانية كافة وإتباع سياسة مركزية، هي القضاء على نفوذ الأعيان والزعماء الإقطاعيين في كافة أنحاء السلطنة، خاصة وإزاحة حكم الولاة الذين استقلوا بأمور إيلاتهم (سعدى عثمان هروتي، ص ١٧٨)، إذ كانت كوردستان قد شهدت نزاعات انفصالية - على نحو ما جرى في مصر مع محمد علي باشا، وفي العراق مع دود باشا المملوكي - يحمل البعض منها طابع قومي، أو قل لها مشروع دولة قائم بذاته، كتلك التي وقعت في سوران بقيادة الأمير محمد بن مصطفى، والمعروف أيضا "بمير كور" أو مير محمد وقد حكم من ١٨٢٨ - ١٨٣٦، أو تلك التي قادها أمير بدليس، "شريف خان" عام ١٨٣٤، (أحمد سليمان السلمي: ٢٠١٥، ص - ص ١٩ - ٢٢) ومحاولة بدرخان بك أمير بوتان (١٨٤٨ - ١٨٤٧) التي انضوت تحتها معظم القبائل الكردية داخل الدولة العثمانية وإيران (عثمان علي: ٢٠١١، ص - ص ٣١ - ٣٣)، ولأجل تحقيق الهدف السابق، أصدر السلطان محمود الثاني في عام ١٨٣٤، فرمانا إلى والي سيواس "محمد رشيد باشا" ليتولى قيادة الحملة التي أعدت لإنهاء الإمارات الكردية، وتمكنت هذه الحملة، بمساعدة الكرد أنفسهم وبعض القوى الأجنبية، خاصة بريطانيا، من القضاء على الإمارات الكردية، بحلول عام ١٨٥١ (سعدى عثمان هروتي، ص - ص ١٨٥ - ٢٢٥).

بعد القضاء على الاستقلال النسبي للكرد، وتجريد المجتمع الكردي من قيادته الوطنية، بادرت القيادة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني، بتبني سياسة جديدة، تريد من خلالها إعادة الاعتبار للكرد بصورة عامة، ولقياداتهم التقليدية المتمثلة برؤساء العشائر وعلماء الدين، وتحت هذا الإطار أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرمانا يقضي بتشكيل الألوية (الخيالة) من

القبائل الكردية في المناطق المتاخمة للإمبراطورية الروسية، في شرق الأناضول، ومنح أفراد هذه الألوية امتيازات عديدة منها العفو عن أداء جميع الضرائب والرسوم الحكومية، ماعدا ضريبي العشر والكودة، وتحولت هذه الألوية إلى قوة رادعة منعت الروس من الإقدام على مغامرات أخرى لاحتلال الولايات الشرقية، وكان لهذه القوات سجلا رائعا خاصة في معارك بوسنيا، وصربيا واليونان، سجلا اثم بحق عن روح الفروسية والعسكرية العالية التي عرف بها الكرد منذ القدم، والذين قدم الكثير في سبيل الدولة خاصة اثناء مواجهتها للتحدي الإيراني، أو في حربها مع روسيا (١٨٢٨ - ١٨٨٠)، وأخيرا في تصديها للأرمن، وظلت هذه القوة غير النظامية في نمو متصاعد الى بداية القرن العشرين، فقد توسع حجمها من ٤٠ لواء في عام ١٨٩٢، الى ٦٣ لواء عام ١٨٩٩. (عثمان علي: ٢٠١١، ص- ص١٣٧ - ١٤٤، انظر كذلك، امحمد محمد احمد: ٢٠٠١، ص- ص٣١٣ - ٣١٥).

الحركة السياسية الكردية ودورها في تدويل القضية الكردية

١- بدايات تكون الوعي السياسي الكردي

لم يكن الإنسان الكوردي، بعيد عن التحولات السياسية التي شهدتها السلطنة العثمانية بداية من النصف الثاني من القرن ١٩م، بظهور معطى القومية في مختلف أجزائها، التي تزعمهما حركة تركيا الفتاة بداية من عام ١٨٦٥، (برنارد لويس: ٢٠١٦، ص٢١)، ثم حزب الاتحاد والترقي بداية من عام ١٨٨٩ (ارنست رامزور: ١٩٦٠، ص٥٠)، حيث لعب الكرد دورا مهما قياديا من الناحية الفكرية والسياسية في التمهيد لظهور جماعة الاتحاد والترقي، فقد كان الدكتور عبد الله جودت (١٨٦٩ - ١٩٣٢) وإسحاق سكوتي (١٨٦٨ - ١٩٠٢)، من مؤسسي الاتحاد العثماني الذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد والترقي، ويعد عبد الله جودت المنظر الأساسي للاتحاديين حيث كان محررا لعدة جرائد كانت تروج لأفكارهم، وخاصة جريدة العثماني، ومجلة الاجتهاد اللتين كانتا تصدران في أوروبا ثم انتقلتا إلى القاهرة، حيث كانت الإدارة البريطانية هناك تؤمن لهما الدعم المالي والغطاء السياسي، فضلا عن الدعوة إلى إنهاء حكم عبد الحميد الثاني، كانت الصحيفتان المذكورتان، تركزان بالتعاون مع "جريدة كوردستان"، التي أصدرها في جنيف ثم القاهرة، كل من مدحت وعبد الرحمان بدرخان- على الأخوة الأرمنية- الكردية في العديد من المقالات، لإفشال فكرة التعاون بين رؤساء الكرد المنتمين إلى الألوية الحميدية والسلطان عبد الحميد (عثمان علي، ص١٦٥)

كما كانت العلاقات بين عبد الرحمان بدرخان باشا والاتحاد والترقي جيدة أيضا، فقد كتب هذا الأخير عدة مقالات في جريدة العثماني، الناطقة باسم الاتحاد، ولعب الجنرال شريف باشا، من أهالي السليمانية، ووزير سابق في الخارجية العثماني دورا مهما في بداية تكوين الاتحاد والترقي، ووضع هذا الأخير اللبنات الأساسية للعلاقات بين الاتحاد والترقي والحكومة الألمانية، والذي سيتطور فيما بعد الى تحالف أثناء الحرب العالمية الأولى، وكان عبد القادر النهري شخصية كوردية أخرى انضمت الى "الاتحاد والترقي" فرع استمبول في عام ١٨٩٦، وكان له دور قيادي في هذا التنظيم، وله تأثير مهم في تنظيم علماء الدين في هذه الجمعية (عثمان علي، ص ١٦٦).

شارك الكرد في مختلف في مختلف التظاهرات التي عقدها حزب الاتحاد والترقي، بعد اكتشاف مؤامرتها لتنظيم انقلاب ضد النظام عبد الحميد الثاني في أغسطس عام ١٨٩٦ او اب ١٨٩٧، (ارنست رامزور، ٦١)، بداية بمؤتمرها الاول الذي عقد في باريس بدار "الميسيو لوفافر بونتاليس احد الفرنسيين المتعاطفين مع الحركة في الفترة ٤- ٩ فيفري ١٩٠٢، بحضور ٤٧ شخصية تمثل العرب والترك والأرمن واليونانيين والكرد.... ومثل الوفد الكردي كل من حكمت بابان و عبد الرحمان بدرخان وكان للوفد دو مهم في هذا المؤتمر (عثمان علي، ص، ص ٩٢- ٩٣)، وحضر عبد الرحمان بيك المؤتمر الثاني للاتحاد المنعقد في باريس في الفترة الممتدة بين ٢٨- ٢٩ ديسمبر ١٩٠٧، والذي تقر فيه إرغام السلطان عبد الحميد الثاني على التنازل على السلطة، وتأسيس نظام تمثيلي وحكومة دستورية، وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، وشرع في تنفيذ هذا المخطط بداية من عام ١٩٠٨، باختلاق حادثة ٣١ مارس، وتوج كل ذلك بخلع السلطان عبد الحميد الثاني بموجب فتوى ٢٧/٤/١٩٠٩ (انظر، نادية ياسين عبده: ٢٠١٤، ص، ص ٢٨٩- ٢٩٠).

توطدت العلاقات بين السلطة الجديدة، والقوميين الكرد، في الأشهر الأولى من حكم الاتحاديين، اذ كان القادة الكرد (أمين عالي بدرخان، وسيد عبد القادر، وشريف باشا وغيرهم) يأملون في قيام القادة الجدد في تنفيذ وعودهم وبرامجهم السياسية، بمنح الأقليات القومية حقوقها، ومن جانبهم كان قادة الحكومة الاتحادية، يدعمون هذه الآمال لدى الكورد وغيرهم من الاقلية القومية لتوطيد موقعهم بكل السبل، فقد تم انتخاب سيد عبد القادر رئيسا لمجلس السيوخ في البرلمان العثماني. (لازاريف وآخرون: ٢٠١١، ص، ص ١٦٥).

وتعبيرا عن هذا التفاهم والثقة، قامت الفعاليات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية الكوردية، بقيادة امين عالي بدرخان، وسيد عبد القادر وشريف باشا وغيرهم في خريف ١٩٠٨، بتأسيس جمعية "تعالى وترقي كوردستان" وأسست لها فروع في كل من بدليس، الموصل، ديار بكر، ارضروم، بغداد، وجريدة ناطقة باسمها، عرفت ب"التعاون والترقي الكوردي" (كورد تعاون

وترقي غازيتسي)، تعنى بالأمور الثقافية والسياسية ذات الصلة بالشأن الكردي، وقد نالت هذه الجمعية عطف وتأييد الجمعيات والمنظمات المماثلة العربية والتركية والارمنية. (قادر سليم شمو: ٢٠٠٨، ص ٣٣).

تأسست في الوقت ذاته جمعية نشر المعارف (كورد نشر معارف جمعيتي)، التي أسست " مدرسة دستورية" كوردية في استمبول، وأصدرت مجلة " كوردستان"، وكانت هذه المجلة هي استمرار لصحيفة " كوردستان" التي أصدرها " ثريا بدرخان بك في القاهرة، واستأنف في استمبول جهودهم المهمة في هذا المجال، ونت الجمعية مدرسة للسكان الكرد في استمبول، وبلغ عدد طلبتها في عام ١٩٠٨، حوالي ٣٠.٠٠٠، طالب، وكان سيد كردي يدعى " سعيد نورسي" راعي هذه المدرسة، وأصبح فيما بعد زعيما كرديا مؤثرا، و داعية رسائل النور، (روبرت اولسون: ٢٠١٣، ص ٤٥) كما تم افتتاح النوادي الكوردية في الأقاليم وفي كل مكان يعيش فيه الكورد، وكان نادي بدليس من اكبر النوادي، فقد بلغ عدد أعضائه ٨٠٠ عضوا (لازاريف وآخرون: ص ١٦٥)، أول عمل قام به النادي، هو إرسال مذكرة الى كامل باشا، الصدرا أعظم الجديد، طالب فيها بإصلاحات في وكوردستان على طراز الإصلاحات الموعودة للأرمن في اتفاقية برلين ١٨٧٨، وفي منتصف ١٩٠٩، أعلن رسميا اتحاده مع الاتحاد والترقي، ولكن هذا الإعلان كان يخفي صراعا مريرا، بدا يظهر بين الاتحاديين والكرد، فلم يكتف الاتحاديين بغلق النادي، بل قاموا ايضا بغلق المدرسة الكردية التي أصبحت بدورها منبرا للمثقفين الكرد في استمبول، كما ألغى الاتحاديون كلمة " كوردستان" من التداول وصاغوا عبارة الولايات الشرقية للإشارة إلى المنطقة الكردية (عثمان علي، ص ١٦٦)، وذكر لازاريف ان أسباب قيام الاتحاديون بهذه الإجراءات التعسفية في حق المؤسسات الثقافية الكردية يعود إلى نشر النادي دعاية مناهضة للحكومة (لازاريف وآخرون: ص ١٦٥).

بصفة عامة لم تدم الصداقة بين الأتراك الفتیان الجدد والأقليات القومية الأخرى طويلا، ففياً عقاب الانقلاب الذي أطاح ب عبد الحميد الثاني سلك أعضاء جمعية الاتحاد والترقي أسلوب المراوغة والمناورة في البرلمان، فعمدوا إلى تعديل الدستور بالصيغة التي تخدم مصالحهم، واعتبروا السلطان محمد الخامس مجرد لعبة في أيديهم، والأكثر من ذلك أنهم عادوا إلى ممارسة الحكم المركزي وتطبيق سياسة التتريك التي تتناقض مع المكونات العرقية للدولة الخلافة، وهو أمر لاشك فيه خيب آمال القوميين ككل، وآمال أولئك الذين يرغبون في تحقيق الاستقلال الداخلي ضمن إطار الخلافة للحفاظ على وحدة السلطنة والخلافة (عبد الجليل التميمي وآخرون: ... ١٩٩٤، ص ٥٦).

لقد اظهر الاتحاديون نزعتهم العنصرية وتعاليمهم على الشعوب الأخرى، منذ الأسابيع الأولى لإعلان الدستور، فقد شنت الصحف التركية الموالية للمجموعة الجديدة حملة عنيفة ضد العرب والكرد، اتخذت طابعا عنصريا، ويتضح ذلك في كتاباتهم خاصة، وأذكر على سبيل المثال ما كتبه "حسين جاهد" رئيس تحرير جريدة طنين "التركية في اول اكتوبر ١٩٠٨" أن الأمة التركية كانت وستظل هي الحاكمة في السلطنة العثمانية، وأن الأتراك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين، فلا مجال للاعتراف بحقوق متساوية للعناصر العرقية الأخرى وأن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركي ("هاني الهندي: ٢٠١٠، ص ٢٠٦)، لم يكتفوا عند هذا الحد، امتد سياستهم الى المقدسات الإسلامية في مقدمتها القرآن، بأن جعلوا اللغة التركية لغة القرآن، وهذا ما تجلّى في كتاب "قوم جديد" لأحد الأتراك المتشددین الذي دعا فيه إلى الطورانية، وتعليق رجالاتهم أمثال (جنكيز خان، هولاکو، وتيمورلنک) - رغم ان هؤلاء ليسوا أتراكا بل مغول - بدل أسماء الشخصيات الإسلامية (محمد، و ابو بكر وعمر وعثمان وعلي)، وكان الكاتب يهدف عبارة (صلی الله عليه وسلم)، (رضي الله عنه)، (عليه السلام) حين ذكر أسماء ملوك التتر والترك (منذر معاليقي: ١٩٨٦، ص ٤٨).

هكذا انتهى مايمكن ان نسميه ب الربيع الكوردي القصير مع الاتحاديين، اذ سرعان ما برزت الخلافات بينهم، وبدأت تظهر الحركات الكردية المناوئة لحكمهم في معظم أرجاء وكردستان، وكان ابراهيم باشا الملي اول من قام بحركة ضد الاتحاديين، ففي عشية قيام هذه الحركة، كانت الأفواج الحميدية تحت قيادته، قد أرسلت للتوجه إلى الحجاز للقضاء على الحركات المحلية المعرضة لبناء سكة حديد الحجاز، وعندما وصلت الأخبار عن الانقلاب الثوري في العاصمة، كان إبراهيم باشا قد وصل الى دمشق، وقد رفض مواصلة التحرك إلى الأمام، وسرعان ما أعلن حركة قبائل ملي التي شملت منطقة من أرزنجان وحتى دير الزور، وفي وقت قصير تسنى له السيطرة على دمشق، ولكن بسبب تفشي الفقر وتسخير إبراهيم باشا سلطته لمصالحه الخاصة، ساءت أحوال السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرته مما سهل امر القضاء عليه، اذ قامت الحكومة بإرسال قوة مكونة من ٢٢ فوجا تحت قيادة نشأت باشا. (قادر سليم شمو، ص ٣٦)، وبمساعدة عشائر شمر العربية قضى على إبراهيم باشا و قتل في جبل سنجار (لازاريف وآخرون، ص ١٦٧).

اندلعت حركة أخرى في ديرسيم قادتها قبائل ديرسيم، بعرقلة نشاط السلطات التركية في المنطقة، خاصة شق الطرق وفتح المدارس، اقتناعا منها بأن إقامة الحكم الدستوري في تركيا سيؤدي الى تعزيز سلطة الحكومة، وبعد فترة وجيزة قامت حركة الهامونديين بدعم عشائر بارزان، والزيباريين في كوردستان الجنوبية، الذين استخدموا بنجاح تكتيك حرب الانصار، وأصبحت

السليمانية في نهاية عام ١٩٠٨ وأوائل ١٩٠٩، مركزا للحركة الكوردية، اذ قاد الحركة هناك الشيخ سعيد البرزنجي رئيس الطريقة الدينية القادرية، الموروثة من قبلكاك احمد شيخ، (لازاريف وآخرون: ص١٦٧)، وبعد موته قادها ابنه الشيخ محمود، وفي السنة ذاتها انتفض في "اكري" كور حسين باشا، رئيس عشيرة الحيدرآلي وقائد الفرسان الحميدية، ثم التحق به موسى بك وبذلك اتسع نطاق الحركة، وتمكنت من السيطرة على بايزيد وبتليس. (قادر سليم شمو:، ص٣٧).

كما انتفض في سنة ١٩١٠ الشيخ عبد السلام البرزاني ضد الاتحاديين، وكانت القوات العثمانية التي أرسلت للقضاء على الانتفاضة قد منيت بالفشل مما أدى إلى اتساع نطاق الانتفاضة منذ بداية السنة المذكورة لتشمل جزء كبيرا من الموصل، وفي سنة ١٩١٣ قامت حركة مسلحة في ولاية بتليس بزعامة كل من: الشيخ سليم، وشهاب الدين والشيخ علي، لكن الحكومة العثمانية قضت عليها، وتمكن زعيمها الشيخ سليم من الفرار الى روسيا حيث بقي فيها إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. (قادر سليم شمو:، ص٣٧).

وينبغي ان نشير هنا ان هذه العمليات اقتصرَت فقط على المناطق التي كانت تحت السيطرة العثمانية، فلم يتمكن الكرد من توسيع عملياتهم نحو كردستان إيران، او بناء قاعدة لتنفيذ المخطط الكردي البعيد المدى وخوض النضال من اجل وكردستان موحدة، ويرجع ذلك منجها إلى التخلف السياسي والاجتماعي للمجتمع الكردي في إيران، فقد كانت هذه الفئة بعيدة جدا عن تلك الأفكار الرائدة للقومية الكوردية في ذلك العهد، التي وضعها القادة والسياسيون الكرد في السلطنة العثمانية وفي المهجر، فلم يشارك الكرد الإيرانيون بنشاط في هذه الحركة، ومن جهة أخرى إلى التدخل التركي المتواصل في كردستان إيران في محاولة الاستيلاء عليها وجعلها تحت الوصاية التركية، بالاعتماد على مساعدة الكرد الإيرانيين دون غيرهم (لازاريف وآخرون: ص١٦٩).

في اتجاه آخر اختارت النخبة الكوردية، كرد فعل على سياسة الاتحاديين العمل ضمن المنظمات العثمانية المعارضة للاتحاد والترقي، وكان دورهم هنا مهما، وفي بعض الأحيان كانوا في قيادة تلك المعارضة، واهم هذه الرموز، هي زادة رفعت، والجنرال شريف باشا سعيد وزين العابدين فاني زاده الرواندرزي، وعبد الله جودت ولطفي خيري، وبرز منهم خاصة "شريف باشا" الذي تعتبره المصادر انه اقوى معارضي ثالث الاستبداد في تركيا في الفترة ١٩٠٨ - ١٩١٨، فمنذ خروجه من جمعية الاتحاد والترقي، قاد المعارضة العثمانية للاتحاديين حتى بدء الحرب العالمية الأولى، فأسس في سنة ١٩٠٩ في باريس فرقة الإصلاحات العثمانية، وضمت في عضويتها عدد كبير من منظري تركيا الفتاة، امثال علي كمال، زادة رفعت، وبيرتف توفيق، ورفيق نوزاد، وكمال عوني بك،

وتمكنت من تنظيم نفسها سرا في استمبول، وعرفت آنذاك باسم الجمعية السرية وكان احمد رضا، اح قادة الحركة الكمالية عضوا فيها قبل أن يكتشف أمره ويعتقل في عام ١٩١٠. (عثمان علي: ص، ص١٦٨ - ١٦٩).

في سنة ١٩١١ انضمت الفرقة، إلى فرقة الائتلاف والحرية المعارضة في استمبول، وبقي شريف باشا الرئيس الفعلي للحزب في الخارج ومموله الأساسي ماليا، واصدر جريدة "مشروطيت" كلسان ناطق للحزب، كان الحزب الجديد منبرا لدعاة الديمقراطية في تركيا، ومساندا حقيقيا للحقوق القومية للشعوب غير التركية، عمل فيه سعيد الكردي الذي عرف فيما بعد "بالنورسي" دورا مهما في فضح الفكرة العنصرية عند الاتحاديين، قبل مجيئهم إلى الحكم وبعده، فطرح فكرة الجامعة الإسلامية لتكون إطارا فكريا للعثمانية حيث قال: ان ما يطرحه الاتحاديون من الفكر القومي العرقي لا يستند إلى أسس إسلامية، وتخالف قواعد العلم التي تثبت خرافة وجود العرق الصافي، وكانت مقالاته تنشر في مجله بركان التي كانت مبرا لمعارضى الاتحاديين (عثمان علي: ص١٦٩).

وفي اتجاه آخر تطلعت النخبة الكردية إلى الحصول على الدعم الخارجي لتحقيق مشروعهم التحرري، فقد بادر عدد من الزعماء والوجهاء من أصحاب النفوذ؛ مثل عبد القادر، وعبد الرزاق بدرخان وغيرهما الى توجيه أنظارهم نحو روسيا آمليين في الحصول على مساعدتها لهم في نضالهم من اجل استقلال كوردستان، فقد عرضوا على روسيا وضع كوردستان كلها تحت اشرافها لقاء مساعدتها لهم، وذهب عبد الرزاق بدرخان ابعد من ذلك حينما تقدم بطلب منحه الجنسية الروسية، وتقدم بخطة تشكيل قواعد للشوار على أراضي إيران الغربية، تكون بمثابة خطوة أولية نحو إعداد ثورة شاملة في كوردستان تركيا تهدف إلى إقامة دولة كوردية موحدة ومستقلة وبمساعدة روسيا، لم تقدم الحكومة القيصريّة بالطبع، على مثل هذه الخطوة الخطيرة آنذاك، لأنها لم تراهن على عبد القادر ولا على عبد الرزاق كقائدين كورديين قوميين على صعيد كوردستان (لازاريف وآخرون: ص١٦٩).

٢- الكرد والحرب العالمية الاولى:

لقد اوقف الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في عام ١٩١٤، مؤقتا النشاطات السياسية للكرد الهادفة الى تكوين فكرة وطنية مشتركة، إذ لم يكن باستطاعة الكرد البقاء بمعزل عن الحرب الدائرة، لان موطنه كان قد صار ميدانا لصراع شديد بين ثلاثة جيوش: عثمانية، وروسية وبريطانية إلى جانب الألمان العاملين في القوات العثمانية، وكان في نفس الوقت محل اهتمام هذه القوى لإقحامهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

لقد بذل الاتحاديون و من ورائهم الألمان جهودهم لكسب ود الكرد إلى جانبهم في أثناء الحرب، وقد لجأوا لتحقيق هذه الغاية، الى مختلف الوسائل والحيل، فقد حاولوا في بادئ الأمر إثارة المشاعر الدينية لدى الكرد، بحثهم على الانخراط في دعوى الجهاد التي أصدرها السلطان العثماني، ودعم ذلك بإصدار الكتب والنشرات التي تشرح الموقف الخطر، وتدعوا إلى الجهاد بوصفه أمر واجب(كمال مظهر احمد:٢٠١٣، ص- ص١٥٣- ١٥٥)، وقد حققت هذه السياسة نتائج مثيرة بين صفوف الكرد، أكثر مما حققته في مناطق أخرى من أجزاء السلطنة العثمانية، والسبب في ذلك يعود حسب أحد الباحثين الى قرب كردستان من استمبول، وعمق الولاء للإسلام بين الكرد آنذاك، بالإضافة إلى الوعود التي قدمت لهم بإقامة حكم ذاتي للكرد بعد نهاية الحرب، ومما ساعد على ديمومة هذا الموقف هو قيام روسيا وبدعم من المليشيات الأرمنية بارتكاب حروب الإبادة في كردستان، بعد هزيمة السلطنة العثمانية في حرب صاري قرب ارضروم في نيسان ١٩١٥(عثمان علي:ص٢٨٥).

ميدانيا تمكنت الدعاية الألمانية- التركية، وساهم فيها الدراويش المتجولون الذين قدموا من تركيا، المعادية للروس في كردستان إيران وأذربيجان، من كسب تأييد سموكو، وسردار ماكو، بالإضافة إلى الألوية الحميدية(جليلي جليل وآخرون:٢٠١٢، ص، ص١٠٥- ١٠٦)، وشكلت هذه الحركات وحدات تخريبية خرقت الحدود الروسية، بانتظام ووصلت القفقاس. إلا أنها لم تتمكن من تقويض مواقع روسيا السياسية في وكردستان إيران وأذربيجان في ذلك الوقت، إذ كانت روسيا تفرض هيمنتها على هذه المنطقة، وتسعى الى فرض رقابتها على الزعامة الكوردية العشائرية- الإقطاعية، كي تحقق أهدافها السياسية البعيدة المدى(إقامة إدارة ذاتية أو حتى كوردستان موحدة مستقلة) لحماية مشاريعها ومشاريعها في الشرق الأوسط(لازاليف وآخرون:٢٠١١، ص١٧٦).

هذه الأحداث دفعت روسيا، بالتوافق مع بريطانيا بالدعوة إلى ترسيم الحدود الإيرانية- العثمانية، التي قسمت كوردستان، حتى تقف حاجزا أمام توغل الأتراك في وكردستان إيران، وتجعل في الوقت ذاته التعامل عسيرا بين الكورد في إيران، وأشقائهم في السلطنة العثمانية، وكهدف أسمى الحيلولة دون إمكانية النضال في سبيل إقامة كوردستان موحدة، وتم ترسيم الحدود في نهاية تشرين الأول عام ١٩١٤(لازاليف وآخرون:٢٠١١، ص١٧٦).

في اتجاه معاكس اهتم الروس بالشعب الكردي، خاصة بعد تورط هذا الشعب في الأحداث داخل مناطق الاهتمام الروسي، بتحريض من الألمان والأتراك، أملا في قلبهم ضد هذه الأطراف، وبالفعل بادرت القيادة الروسية في القفقاسن على ربط الاتصال بالرؤساء الكرد عن

طريق قنصل روسيا السابق في دمشق، " بورس شاخوفسكي" الذي اسره العثمانيون مع إعلان الحرب، وتمكن هذا الأخير بمساعدة "كمال بك"، من عائلة بدرخان من كسب عد غير قليل من المتنفذين الكرد الذين تركوا صفوف العثمانيين، ومنهم من انضم مع رجاله الى جانب الروس، منهم: رسول بك وشقيقه خالد بك أبناء أيوب باشا في منطقة قرمكيليس، وقد التحق معهم أتباعهما الحميديون، ورئيس عشيرة ادامانلي علي بك وغيرهم، لكن ذلك لم يدم طويلا، بفعل السياسة الروسية العنصرية التي مست حتى هؤلاء أي رؤساء الكرد الذين انتقلوا إلى جانبهم في مقدمتهم رسول بك وخالد بك، والأعمال الفظيعة التي ارتكبتها القوات الروسية في المناطق الكوردية، وتعقيدها للعلاقات الأرمنية الكردية، كل هذا قلل اهتمام الكرد بالطرف الروسي(كمال مظهر احمد:، ص- ص ١٥٩ - ١٦٦).

في جانب آخر أبدت كثير من العشائر عدم رضاها بإجراءات التجنيد العثمانية، وأخرى في ديرسم وكردستان الجنوبية، أظهرت مقاومتها للمشروع العثماني - الألماني حول الجهاد المقدس والتجنيد العام، واتبعت سياسة معاكسة ذاتية، او بتحريض أطراف أخرى خاصة الانجليز، او استجابة للحركة التي يقودها الشريف حسين والمدمعة من طرف هذه الاخيرة، كانت مظاهرها فرار العديد من الجند الكرد من الجيش التركي، قدر عددهم " كمال مظهر" حوالي ١٥ ألف خيال كردي من صفوف الجيش الثالث، كما نظم رجال بعض العشائر الكردية، هجمات مفاجئة على القطاعات العثمانية، بدوافع مختلفة، منها تحريض الانجليز لهم، ومنها الرغبة في الحصول على بعض الغنائم(البنادق، الذخائر بشكل خاص)، ومنها ما حدث بدافع الحقد على السلطنة العثمانية، نتيجة سياسة الاتحاديين الأخيرة(كمال مظهر احمد:، ص ١٥٩).

اهتم الانجليز بدورهم- وان كان قبل هذا قد تم قبل هذه الفترة، وبالضبط يعود إلى الثلث الأول من القرن العشرين، عبر نشاط الوكلاء، خاصة "جون ماكدونالد كينيير الوكيل السياسي شركة الهند الشرقية، كما أولى البريطانيون عبر دوائرهم الاستخباراتية، العشائر العراقية، ومن ضمنها الكردية اهتماما خاصا، وتضمنت بهذا كما وافرا من المعلومات الدقيقة والشاملة، هيأت لقواتها وإداراتها فيما بعد أسباب التعامل مع هذه العشائر، وطرق استمالتها، وهذا كله للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لكردستان(انظر:ن.ا. خالفي:١٩٦٩، ص- ص ٢٧ - ٣٠، وكذلك فؤاد حمه خورشيد:١٩٧٩، ص٤)- بالشعب الكردي وبكردستان، وتمكنوا بفعل سياستهم الذكية، من اكتساب نفوذ العديد من العشائر الكردية في مقدمتها عشيرة "كلهور" التي تعتبر من اكبر العشائر الكردية في إيران، الأمر الذي مهد السبيل أمامهم لاستيلاء على البلاد كلهان، وخاصة أثناء الزحف نحو الموصل في نهاية خريف عام ١٩١٨(جليلي جليل وآخرون: ص١١٧).

ومن مؤشرات اهتمام الانجليز المتزايد بالكرد خاصة بعد احتلال بغداد، إصدار جريدة كردية في بغداد تحمل اسم "تيكه يشتنى راستي" اي "فهم الحقيقة"، واشرف عليها "الميجرسون" لإمامه التام باللغة الكردية، ويبدوا الغرض الأساسي من إصدارها، جعل الكرد يفهمون حقيقتين نابعتين من وجهة نظر انجليزية بحتة، حقيقة بريطانيا الناصعة، والحقيقة القاتمة للألمان والعثمانيين، بشكل خاص، وحاولت إعدادها المختلفة استغلال العاطفة الدينية للكرد بأسلوب من شأنه إثارة الضغائن ضد العثمانيين الذين لا يمكن ان يكون الوقوف في وجههم متعارضا مع القيم الإسلامية، بالتأكيد على "ان الدين شيء والسياسة شيء آخر، وزينت أعدادها بشعار" صحيفة سياسية تخدم اتحاد الكرد وحريتهم"، وقرن تحقيق الأهداف الاستقلالية بمساعدة بريطانيا دائما (كمال مظهر احمد: ص- ص١٩٦- ٢٠١).

زاد هذا الاهتمام أكثر أثناء المناقشات التي جرت حول القضايا في مؤتمر الصلح، لان الصياغة القانونية من جانب المؤتمر تعتمد على حصيلة الانجازات الفعلية في الساحة الميدانية، ونزولا عند هذه الحقائق وسع الانجليز من اتصالاتهم بالشخصيات ورؤساء العشائر الكردية بشكل ملحوظ، فقبل ان تنتهي الحرب جرى اتصال بين "السير برسي كوكس" وشریف باشا مارسيليا (بيار مصطفى : ص٥٧)، تبحتا خلاله حول مستقبل المنطقة الكردية، واستمرت علاقات شريف باشا بالانجليز بعد الحرب، بل أنها اتخذت طابعا أكثر جدية حتى انه اخبرهم عن نيته في ان يطالب من مؤتمر الصلح في باريس وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني، وذلك قبل ان يقدم مذكرته الأولى الى المؤتمر، وتمنى ان تلقى مذكرته هذه تاييد حكومة صاحب الجلالة)، وفي هذا الصدد يقول السر ارنولد ولسون "استمع السر برسي كوكس عندما كان في لندن الى مقترحات وجيها تركيا من أصل كردي مقيم في باريس، وكان قد عرض علينا خدماته بالفعل سنة ١٩١٤، وقد حثنا شريف باشا الآن الى اتخاذ الخطوات المطلوبة لجمع الكرد كلهم، وكان اقتراحه ينص على اننا يجب ان نضمن الحكم الذاتي لسكان كردستان الجنوبية تحت إشرافنا، بينما يتحتم على الموظفين البريطانيين الذين ينتدبون لهذه الغاية أن يقدموا مساعدة ادارية، ويمارسوا مقدارا كافيا من السيطرة المالية، والحقيقة اننا كان علينا بموجب هذا ان نفعل للاكراد ما كنا ننوي القيام به للعرب" ٩٩ (السر ارنولد ولسون: الثورة العراقية، ١٩٧١، ص- ص١٦٩. ١٨٠)، كما يمكن أن نشير كذلك الى جهود الضابط السياسي "نوثيل"، الذي قام بجولات كثيرة الى المناطق الكردية الداخلية، رفقة المحامي فائق توفيق، لكسب تاييد القبائل الكردية، واستخدامها ضد الحركة الكمالية (كمال مظهر احمد: ص، ص٣٤٠- ٣٤١).

لقد استغل الحلفاء بنجاح المشاعر العربية عامة والكردية خاصة، في بناء كيانات خاصة بهم، مستقلة عن السلطنة العثمانية، بعد تنكر الاتحاديين لوعودهم، وتبنيهم لسياسات

تتنافى مع المكونات العرقية للسلطنة، بزجهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وكللوا فيها بخسائر بشرية كبيرة جداً، في حين كانت أهدافهم استعمار هذه البلاد، وكانت عملياتهم في هذه المناطق، بداية لتجسيد هذه الأهداف وربح للمواقع، لاعلاقة لها بتلك الشعارات التي حملوها، وزرعوا على إثرها الأمل في نفوس الشعوب، فقد كشف البلاشفة الروس عند انطلاق ثورتهم في نوفمبر ١٩١٧، عن اتفاقية سايكس- بيكو، بين فرنسا وبريطانيا، وروسيا، فحواها تقسيم ممتلكات السلطنة العثمانية بما فيها الولايات العربية، ونشروها في جريد البرافد الروسية في جانفي ١٩١٨، وجاء هذا التقسيم على النحو التالي:

- حصّة روسيا: حصلت روسيا في نطاق الأناضول على الولايات الأربعة المجاورة للحدود التركية الروسية، وهي أرضروم، طرابزون، ووان، وبلقيس (أرمينيا التركية)، فضلاً عن بعض الأقاليم الواقعة بين البحر الأسود وإقليم الموصل، أراميا والتي تبلغ مساحتها ٦٠ ألف ميل مربع

- حصّة فرنسا: استولت على منطقة لونت باللون الأزرق، وشملت الشريط الساحلي لسورية (بما في ذلك لبنان)، ثم ولاية اظنة ومرسين وفي هذه المنطقة الزرقاء حولت فرنسا السلطة لإنشاء إدارة أو مراقبة بطريق مباشر أو غير مباشر، وإلى جانب هذه المنطقة منحت فرنسا منطقة أخرى أشير إليها على الخريطة بـ "حرف أ" (سورية الداخلية)، وهي تشمل الموصل دمشق حلب حمص وحماة

- حصّة بريطانيا: استولت على منطقة لونت باللون الأحمر، شملت أرض ما بين النهرين بما في ذلك البصرة على الخليج العربي، ثم بغداد (العراق الجنوبي)، فضلاً عن ثغري حيفا وعكا على البحر المتوسط، وأعطيت إنجلترا الحق في أن تقيم في هذه المنطقة الحمراء إدارة أو مراقبة بطريق مباشر أو غير مباشر، وإلى جانب هذه المنطقة أعطيت إنجلترا منطقة أخرى أشير إليها بحرف "ب" (العراق الداخلية) (جورج انطونيوس: ١٩٨٠، ص- ص٥٧٨- ٥٨٢).

كذلك نصت على تأسيس دولة عربية مستقلة أو حلف دولة عربية تحت رئاسة رئيس عربي في منطقتي "أ" و"ب" على أن تتعهد فرنسا وإنجلترا بالاعتراف بهذه الدولة العربية المستقلة وبحمايتها، ويكون لفرنسا نفوذ كامل في منطقة "أ"، ولبريطانيا نفوذ في منطقة "ب" (علي محافظة: ١٩٨٥، ص٤٢: بسط)، ونص الاتفاق كذلك على أن تنشأ دولة في المنطقة التي لونت باللون الأسمر (فلسطين)، يعين شكلها بعد استشارة روسيا بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي الشريف حسين (محمد انيس: ب.س.ط، ص٢٨٨).

بإلقاء نظرة متفحصة لبنود هذا الاتفاق، نلاحظ أن هذا التقسيم لم يراع تلك الوعود التي جاءت مراسلات الحسين مع مكماهون^(*)، ولم ينظر إلى وضع طبيعي أو اجتماعي أو سياسي في صالح هذه البلاد، بل روعي في ذلك استعمار واستثمار هذه البلاد للحيلولة دون وحدتها في يوم من الأيام، وإذ أعدنا النظر بهذه الاتفاقية وجدنا أن بريطانيا احتفظت لنفسها بما يؤهلها أن تضمن مصالحها في طريق الهند ويكفل لها السيطرة التامة على الأوضاع السياسية والاقتصادية، خاصة سياسة البترول الاقتصادية ووضع قناة السويس السياسية، التي لا ترغب بريطانيا في أن تكون بجانبها دولة عظمى، لذلك كانت الاتفاقية تشير بأن للدولتين الخيار أن تستلحقا ما تريدان من الأقسام الحمراء والزرقاء كلا أو جزء، وكانت نتيجة ذلك أن خرجت الموصل من المنطقة الزرقاء وأعدت إلى العراق لقسمها الطبيعي، كذلك جعلت فلسطين منطقة دولية، انتهت فيما بعد إلى أن تكون تحت الانتداب البريطاني، حتى لا تكون دولة قوية بجانب قناة السويس تعكر صفو نفوذ بريطانيا، هي أمور ستجسد في الاتفاقيات المقبلة للحلفاء، خاصة اتفاق ١٠ ديسمبر ١٩١٩ الذي عدلت بمقتضاه اتفاقية سايكس-بيكو، بتنازل فرنسا عن منطقة الموصل الغنية بالبترول لصالح بريطانيا، وكرس كل ذلك في مؤتمر سان ريمو يوم ١٩ أفريل ١٩٢٠ (انظر، سليمان موسى: ١٩٨٦، ص، ٥٠٨-٥٠٩، وجورج انطونيوس: ص ٤١٩).

وبالنسبة للأكراد يمكن القول أن اتفاقية سايكس-بيكو زادت من تعميق المشكلة الكردية، بتقسيمها بين ثلاث دول، وتكون بذلك قد حطمت آمال الكرد في تحقيق حلمهم القومي.

٣- القضية الكردية في مؤتمر الصلح:

بعد ان وضعت الحرب أوزارها، وعقدت هدنة مودوس، وما تبع ذلك من هزيمة حزب الاتحاد والترقي، عاد القوميون الكرد للنشاط مجدداً، أملاً في تحقيق مطالبهم القومية بإنشاء دولة كردستان الموحدة، وكانت وسيلتهم في ذلك تأسيس الجمعيات والتنظيمات السياسية والثقافية، ورفع المذكرات، وإصدار الصحف التي تشرح أوجه المسألة الكردية. وكان هذا النشاط بدعم وإيعاز و مساندة السلطات التركية، للوقوف في وجه السياسة البريطانية الذين أرادوا استخدام الكرد ضد الترك، وكانت وسيلتهم في ذلك وعد الكرد بإقامة وتأسيس حكم ذاتي لهم ضمن الدولة التركية تحت هيمنة السلطان الذي سيكون بالطبع تركيا، واستمروا في تقديم هذه الوعود حتى التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ (روبرت وولسون: تاريخ الكفاح، ص ٥٨).

كانت جمعية تعالي كوردستان التي تأسست في ١٧ كانون الأول ١٩١٨ أولى الجمعيات الكردية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، استقطبت العديد من المثقفين والقوميين مم مختلف الأجيال الكردية، وفئات من مختلف أصناف المجتمع الكردي في المدن والقرى، من بينهم

زعماء العشائر الكوردية، وقد بلغ عدد أعضائها، في بداية تأسيسها حوالي ١٠٠٠٠، وارتفع فيما بعد إلى ١٥٠٠٠، أي ما يمثل ٥٠٪، من سكان كردستان في استمبول، وكانت تحت رئاسة السيد عبد القادر (Martain van bruinessen, 1992, p.278)، نوابه: فؤاد باشا، علي بدرخان، الأمين العام، حمدي باشا، المحاسب: عبد الله سمدنان (hakan ozoglu: 1964, p.81) يتلخص منهاجها السياسي في دعوتها إلى تأسيس دولة كوردية مستقلة (قادر سليم شمو: ص ١٤٨).

اعتمدت الجمعية في سبيل تحقيق أهدافها "سياسة المراحل" أو ما يعرف بسياسة خذ وطالب، إذ سعت إلى تحقيق الاستقلال الذاتي ضمن إطار الدولة العثمانية، وهذا ما عبرت عنه في اجتماعها بحزب الحرية والائتلاف التركي في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩، (قادر سليم شمو: ص، ص ١٤٦- ١٤٧)، غير أن هذه السياسة لم تقنع العناصر الشابة في الجمعية خاصة أمين عالي بدرخان وبعض المثقفين، التي أصرت على إعلان استقلال وكردستان صراحة، (روبرت اولسون: تاريخ الكفاح، ص، ص ٦١- ٦٢) وكان هذا الاختلاف سببا في تغيير نهج الجمعية ورؤيتها للقضية الكردية، بعد أن أعاد رئيسها "سيد عبد القادر" تشكيل هيئة من أعضاء الجمعية عرفت بالديمقراطيين الكرد، سعت إلى مناقشة الحقوق القومية الكوردية ومصير مستقبل كردستان مع الحلفاء خاصة بريطانيا، لاسيما بعد خشيهم من إلحاق جزء من الأراضي الكردية بالدولة الأرمنية المرتقب تأسيسها، وفعلا تحدثت المراجع عن عدة لقاءات جمعت القوميين الكورد بشخصيات بريطانية، وفرنسية، وأمريكية. (قادر سليم شمو: ص، ص ١٤٧- ١٤٩، انظر كذلك، hakan ozoglu pp.82-83).

الجمعية الثانية التي ظهر في هذه الفترة كانت جمعية الاستقلال الكوردية، وتأسست في القاهرة عام ١٩١٨، وانتخب عارف باشا المارديني رئيسا لها، وثرى بدرخان أمينا عاما لها، وانضم إليها العديد من الضباط والأسرى الكورد الذين أسرتهم دول الحلفاء في جبهة العراق، بعد جلبهم إلى معسكرات في القاهرة والإسكندرية، كان هدف الجمعية تأسيس دولة كوردية مستقلة، ومن أجل ذلك قامت برفع المذكرات إلى دول الحلفاء ولا سيما بريطانيا، وستختار شريف باشا ممثلا عنها، ليقوم بالدفاع عن القضية الكوردية في مؤتمر الصلح. (قادر سليم شمو: ص، ص ١٥٧- ١٥٨).

التنظيم الثالث الذي برز في هذه المرحلة كان "الحزب الديمقراطي الكوردي"، الذي تأسس في استمبول في عام ١٩١٩، من طرف مجموعة من المتنورين والشباب الكورد، أبرزهم نجم الدين حسيني، وممدوح سليم، وكمال فوزي بك، وبابان زاده عزيز بك، كان هدف الحزب تأسيس دولة كوردية مستقلة في المناطق التي يشكل فيها الكورد الأكثرية العظمى من السكان، وتشمل ولايات خربوت، ديار بكر، زان، بتليس، وبايزيد، عبر هذا الحزب عن نفسه بالبيانات

والمذكرات للمطالبة باستقلال كوردستان التي كان يبعث بها إلى مختلف دول الحلفاء، منها تلك التي بعث بها إلى الحكومة البريطانية، وأشار فيها " إلى أن مسألة العمل من أجل الحصول على حقوق الشعب الكوردي في وكردستان امر طبيعي، وحل هذه المسألة يؤدي إلى نهاية معاناة منطقة الشرق الأوسط. (قادر سليم شمو: ص، ص١٦١ - ١٦٢).

إلى جانب هذه التنظيمات ظهرت جمعيات أخرى، انشقت عن الجمعيات السابقة، مثل "جمعية التشكيلات الاجتماعية" التي انشقت عن جمعية تعالي كوردستان في أوائل عام ١٩٢٠ وحسبما تذكر المصادر ان هذا الانشقاق حدث حينما أعلن السيد: عبد القادر بوضوح انه لا يؤيد فكرة إقامة وكردستان مستقلة على الأقل في الوقت الحالي، واكتفى بالدفاع فكرة إقامة حكم ذاتي محدود لكردستان، ضمت في صفوفها شباب أكثر راديكالية، ونالت تأييد كل أكراد تركيا، باختلاف نزعاتهم المذهبية، سنين كانوا أو علبين، وكان لأعضائها دور فعال في تأسيس جمعية " استقلال كوردستان التي قامت بدور مهم جدا في ثور الشيخ سعيد (Martain van bruinessen :p.279).

غير أن أهم انجاز للحركة الكردية في هذه المرحلة، هو إرسالها لوفد يقوده الدبلوماسي والعسكري العثماني السابق " شريف باشا"،^(٥) لحضور أشغال مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩، والدفاع عن القضية الكردية (عبدالفتاح علي يحي البوتاني: ٢٠٠١، ص١٤)، استطاع هذا الوفد الصغير انجاز عدة مهمات في غاية الأهمية لصالح القضية الكردية، منها على الأخص توقيع اتفاق مع الوفد الأرمني الذي يقوده " بوغوص نوبار باشا"، في ٢٠ وفمبر ١٩١٩، والذي مس الكثير من الجوانب التي تهم الطرفين، والتي تضع حدا للتدخلات الأجنبية، واصدرا بالمناسبة بيانا مش بيانا مشتركا عبرا فيه عن ذلك جاء فيه " اننا بالاتفاق التام نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية، وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة، وكردستان المستقلة، وبمساعدة إحدى الدول الكبرى، فضلا عن ذلك فإننا نؤكد اتفاقنا التام باحترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلتا الدولتين (ديفد مكحول: ٢٠٠٤، ص، ص٢٠١٧ - ٢٠١٨).

نتيجة لهذا الاتفاق، قدم شريف باشا مذكرتين، مع خريطين لكردستان إلى المؤتمر، إحدهما بتاريخ ١٩١٩/٣/٢١، والأخرى يوم ١٩٢٠/١/١ (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية: ٢٠٠٩، ص١٢)، تصدى في الأولى منها - وهو يتطرق إلى العلاقات الكردية الأرمنية - إلى مطالبة بعض الأوساط الأرمنية بالولايات الست وعدها أمرا لا يستند إلى حقيقة، وتظهر آثار معارضته الشديدة وموقفه المتشدد في العبارات " مطالب الامبريالية - الأرمنية من دون حدود"، ثم يتناول مسألة عراقة الشعب الكوردي في المنطقة منذ التاريخ القديم على إن الكرد هم من رسموا الملامح

التاريخية لتلك الولايات، وفي نفس المذكرة حدد حدود كردستان على النحو التالي: ان حدود كردستان تركيا " يقصد بها الدولة العثمانية" من وجهة النظر الانتربولوجية؛ تبدأ من الشمال من زيفن، عند الحدود القوقازية وتستمر باتجاه الغرب إلى ارضروم، ارزنجان، كه مه، عرب كير، بهسمي وفك، وتتبع في جهة الجنوب: خط حوران، تلال سندزهار، تل اصفر، اربيل، كركوك، سليمان، كلمان، سنه، وفي الشرق، تبدأ من رواندوز، باش قلا، وزير قلا، اي امتداد حدود فارس حتى جبل ارارات" (Gneral shrif Pacha : 1919,pp.1-15).

وجاء في المذكرة الثانية، تذكير بالسياسة الاضطهادية التي تمارسها السلطات التركية، ومشدا على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية، حيث ذكرت " إن الترك يتظاهرون علنا بأنهم مع المطالب الكردية، وأنهم متسامحون معهم، لكن الواقع لا يدل على ذلك مطلقا" كما طالب فيها من ريس المؤتمر "كليمنصو" ممارسة نفوذه التدخل لدى حكومة الأستانة لمنع اضطهاد الشعب الكردي حيث قال: " انه منذ أن تسلمت جماعة الاتحاد والترقي " العلمانيون " السلطة، فان جميع الذين يحملون امال الحرية القومية، قد تعرضوا للاضطهاد المستمر، وانه من الواجب الإنساني في المجلس الأعلى أن يمنع إراقة الدماء مجددا، وان السبيل لضمان السلم في كردستان هو التخلي عن مشروع تقسيم هذه البلاد" (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية: ص ١٢).

على الرغم من كثرت المناقشات التي دارت في مؤتمر السلام، او المؤتمرات والاجتماعات الأخرى في لندن بين ممثلين بريطانيين وفرنسيين والتي استمرت تقريبا إلى عام ١٩٢٠، انتهت إلى المصادقة انتهت الى طرح خمس معاهدات سلام، منها على الأخص معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية في ١٠ اب ١٩٢٠، والتي تمس المسألة الكردية مباشرة والتي ورد ذكرها في المواد: ٦٢، ٦٣، ٦٤، بقراءتها بتمعن وتفحص يمكن القول أنها لم تكن في مستوى تلك الطموحات الكردية وآمالهم، والوعود التي قطعت لهم من القوى الغربية أثناء الحرب وبعد الهدنة، فقد أعطت للکرد القليل مقارن بالأرمن، وتوافقت تماما مع نظرة البريطانيين وسياستهم وأهدافهم في المنطقة، وان نظرة عميقة إلى تلك البنود تجعل منها في الواقع كما يقول " احمد مظهر" تلك " المزهرية المحطمة" التي تحدث عنها السياسي الفرنسي المعروف بوانكارييه (كمال مظهر احمد: ص ٣٥٠)، يقول البند ٦٢ " ان تقوم لجنة مركزها استمبول، مؤلفة من ثلاثة أعضاء يعينون من قبل الحكومة البريطانية والفرنسية والايطالية خلال مدة ستة شهور من تاريخ تنفيذ المعاهدة بإعداد مشروع حكم محلي في المناطق التي تقطنها اغلبية كوردية والواقعة شرقي نهر الفرات وعند الحدود الجنوبية لأرمينيا، كما تحدد فيما بعد، وإلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا وميسوبوتاميا بشكل متوافق مع الوصف الوارد في المادة ٢٧ من الفصل الثاني/٢/و/٣، وفي حالة

حدوث اختلاف في الرأي حول موضوع ما، يعرض هذا الاختلاف من قبل أعضاء اللجنة على حكوماتهم المعنية، ويجب ان تتضمن هذه الخطة الضمانات التامة لحماية الأثوريين- الكلدان وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية الأخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والايطاليين والفرس والكرد، بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها، إذا وجدت على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استنادا إلى نصوص هذه المعاهدة (وليد حسن: ٢٠١٨، ص٦).

وينص البند ٦٣ على ما يلي "تتعهد الحكومة التركية من بالاعتراف بقرارات اللجنتين المذكورتين في البند ٦٢، والقيام بتنفيذه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغها"

(treaty of severs and lausanne, treaty of severs 10 august 1920p.1)

ثم يأتي دور التناقض والارتباك والتخطيط في ضوء الأحداث والتوقعات ضمن البند ٦٤ الذي جاءت صياغته على النحو التالي "إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحدودة في المادة ٦٢، خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال، ومفاتيحة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال؛ يوصي بمنحه لهم عندئذ، وتوافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات، وتصبح تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق خاص بين الدول الحليفة الرئيسية التركيان وإذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلا، فإن الدول الحليفة الرئيسية لن تضع أي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للأكراد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان، الذي لا يزال حتى الآن ضمن ولاية الموصل إلى هذه الدولة الكردية المستقلة" (ibid.p.2).

كما كانت لبنود معاهدة سيفر الأخرى صلة غير مباشرة بالقضية الكردية، وذلك عندما عالجت المسألة الأرمنية ضمن بنودها ٨٨- ٩٣، وقد مست المادة ٨٩ مصالح الكرد خصوصا المتعلقة بتثبيت الحدود بين أرمينيا وتركيا في ولايات ارضروم، طرابزون، ووان، وبدليس (ibid.p.7)

رغم الغموض الذي انطوت عليه اتفاقية سيفر في معالجتها للقضية الكردية، فهي تعد وثيقة مميزة في تاريخ الحركة الكردية، فقد نصت على تحقيق حل للمشكلة الكردية في بعض أجزاء وكردستان، من خلال مراحل تصل إلى الاستقلال، ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي.

لكن تبين ان هذه المعاهدة وما تضمنته من وعود للكرد لم تكن طويلة الأجل، بسبب التغيرات السريعة التي شهدتها المنطقة، فقد وجدت فيها الحركة الوطنية التركية فرصة ملائمة

لتصعيد مقاومتها ضد حكومة السلطان في استمبول، فقد كان يوم إعلانها بمثابة يوم حداد شامل في استمبول. (قادر سليم شمو: ص ٢٠٩)، كما اصدر مصطفى كمال - الذي أسس المجلس الوطني الكبير، وتحول فيما بعد إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في استمبول - منشورا "أكد فيه ان حكومة المجلس الوطني ترفض بكل اباء هذه المعاهدة التي حكمت على تركيا بالإعدام حسب وصفه، فقد قضت بانتزاع القسم الشرقي كله منها، بما في ذلك قارس، واردهان، وارضروم، وإعلانها جمهورية أرمنية مستقلة، كما قضت بتأسيس " دولة كردية"، ولم يبق مقابل ذلك لتركيا سوى رقعة صغيرة من الأرض تبلغ مساحتها ١٢٠٠٠٠ كلم مربع" (مصطفى الزين : ١٩٩١، ص، ص ١٥٩ - ١٦٠)، وتبعاً لذلك عمت موجة من من الغضب والاستياء في مختلف أرجاء تركيا وشهدت العاصمة استمبول اكبر تلك المظاهرات، إذ تجمع في ساحة جامع السلطان احمد، آلاف المتظاهرين احتجاجاً على شروط المعاهدة، وألقيت في التجمع الخطب المؤثرة، ونكست الأعلام، وأغلقت الإدارات والمؤسسات العامة، وصلات العرض وابوابها. (قادر سليم شمو: ص ٢١٠).

ميدانيا شرع كمال أتاتورك في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها، إثبات استحالة تطبيق معاهدة سيفر، فقد شرع في التعبئة العامة للمناطق، وكانت منطقة كوردستان من بين تلك المناطق التي شملتها مخططات كما أتاتورك، فقد اتخذ من منطقة كوردستان الشمالية، او ما يسمى بالأناضول الشرقي قاعدة لانطلاق حركته، محاولاً استمالة الزعماء الكرد وكسب الشعب الكوردي الى صفه، سواء بإثارة المشاعر الدينية فيهم، او ببذل الوعود لهم في نيل حقوقهم المدنية، فقد ادعى انه "منقذ كوردستان"، والمدافع عن الخليفة... سجين قوى الاحتلال وعن التراب الإسلامي الذي دنسه المسيحيون الملحدون ومن جهة ثانية قطع للكرد وعودا بالاعتراف بمطالبهم في الاستقلال، وبحدود اكبر من تلك التي خطتها لهم معاهدة سيفر، وأثار فيهم الهواجس عندما حذرهم "من أن الألمان سوف يؤسسون دولة يدعمها الحلفاء على حساب كوردستان"، وإلى جانب ذلك فانه اخبر نائب والي ديار بكر في برقية سرية بضرورة محاربة وحل كل جمعية تهدف إلى زرع الشقاق في البلاد، وبالأخص النادي الكردي و " كورد تعالي". (بيار مصطفى سيف الدين: ص ٦٩)، وكان قبل ذلك قد دعا القيادات الكردية، بما فيها قيادات القوميين، الى اهم تظاهرات واجتماعات حركته خاصة مؤتمر ارضروم (٢٣ تموز - ٧ اب ١٩١٩) واختير ثلاثة من الكرد للعضوية في الهيئة التمثيلية، وهم: حاجي موسى بك، وصالح افندي، وشيخ افندي، ومؤتمر سيواس (٤ - ١١ ايلول ١٩١٩)، وفي هذه التظاهرات قدم للكرد وعودا بالمساواة مع الأتراك، (روبرت اولسون: تاريخ، ص ٨٧).

ما يمكن أن تشير إليه دون مبالغة في القول، لولا الدعم الكردي فإن الحركة الكردية ما كانت لتحقيق النجاح الذي حققته، وبتعبير آخر، لو أن الكرد تحدوا الكماليين سياسيا وعسكريا في ارضروم لأعاق موقفهم الحركة القومية التركية، ومنع تحقيق نجاح الجيش التركي ضد الروس وقوات التحالف والأرمن، حتى ان تحدي القوات القومية التركية لحكومة استمبول، والقوات المحتلة، انطلقت من المنطقة الكردية، التي كان القوميون الكرد يعتزمون إقامة وطن مستقل فيها(روبرت اولسون ص، ص٨٨ - ٨٩).

على صعيد آخر كان لصراع المصالح المحتدم بين الدول الكبرى، اثر كبير في إفشال معاهدة سيفر، تلك المصالح التي أصبحت الشعوب الصغيرة في صدر قائمة ضحاياها، فسرعان ما بدأت الصحافة الفرنسية تتهجم على بنود المعاهدة، ولم تمر سوى أشهر قليلة على التوقيع عليها حتى طالبت الحكومة الفرنسية إعادة النظر فيها، ورغم ان ايطاليا كانت الدولة الوحيدة التي وقعت عليها، إلا أنها تنصلت منها بسرعة وأعلنت عدم استعدادها لإرسال جندي واحد إلى المناطق العثمانية السابقة في سبيل تنفيذ بنودها، كما قوبلت المعاهدة بفتور كبير في الأوساط السياسية الأمريكية، وفي الوقت نفسه أقلق نجاحات الحركة الكمالية ونمو علاقاتها مع السلطة السوفياتية الجديدة جمع الأطراف، وتوازيا مع هذا اضطرت انجلترا الى التراجع عنها، وأمام هذه الردود المتضاربة حول معاهدة سيفر قرر مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في باريس في جانفي من عام ١٩٢١ عقد مؤتمر خاص في لندن لإعادة النظر في معاهدة سيفر(كمال مظهر احمد: ص٣٥٥)

انعقد مؤتمر لندن في الفترة الممتدة من ١٠ شباط ولغاية ١٠ اذار من عام ١٩٢١(م.س لازاريف: ١٩٨١، ص٣٧٣)، حضره وفد مشترك مثل حكومتي أنقرة واستمبول، وقد استأثرت المسألة الكوردية في المؤتمر باهتمام واضح، من طرف الوفود المشاركة فيه، خاصة الوفد التركي، والوفد البريطاني، فقد حاول الوفد التركي الذي يقوده " بكر سامي" اقناع الحلفاء ان المسألة الكوردية مسألة داخلية، لا تخضع للمناقشة مع الدول الأخرى حينما قال، " بان وفده لا يمثل تركيا فقط بل كوردستان أيضا، لانه يضم في عداة وفودا من المناطق الكوردية (بيار مصطفى سيف الدين: ص٦٩)، ومع أن كرزن لم يقتنع بكلام نظيره التركي، إلا انه تحاشى الكلام عن مصير كردستان.(م.س. لازاريف: ص٣٧٤)، واطهر في النهاية أمام تصلب موقف الوفد التركي استعداد الحلفاء للتنازل أمام الأتراك وتحديد افيما يخص المسالتين الكردية، والتركية(بيار مصطفى سيف الدين: ص٧٨).

وهكذا تخلت بريطانيا عن مطلب الاستقلال الكوردي(وان لم تفكر في وضع لكردستان من هذا القبيل في يوم ما، ولم تفكر فيه حتى، فقد كان مجرد إحياءات شفوية لقيادات كردية قصد تحقيق انجازات عسكرية ميدانية، ولاستخدام هذه الفئة لضمان ديمومة مصالحها في العراق، ضد الدول المتصارعة خاصة روسيا وفرنسا، وفيما بعد تركيا) واكتفت هي وحلفائها بالمطالبة فقط بنظام حكم ذاتي للولايات الكوردية في كوردستان الشمالية، وحتى ذلك المطلب كان فيه كثير من الغموض بحيث أمكن للأتراك فيما بعد التنصل من أي التزام تجاه الكرد، وهذا بالطبع

نتيجة التنازلات التي قدمها كل طرف على حساب القضية القومية الكردية(بيار مصطفى سيف الدين، ص٧٨).

تجسيدا لذلك، وقف الكماليون ضد إدراج المسألة الكردية في جدول أعمال معاهدة لوزان، في ٢٤ تموز ١٩٢٣، واستخدمت الدوائر القومية مختلف الوسائل للتوصل من تنفيذ شروط معاهدة سيفر، وإحدى هذه الوسائل كان تحييد الكورد عن طريق إدخال فكرة " الوحدة الاجتماعية، فقد أعلن الكماليون أن شعب الكورد له حقوق متساوية مع الأتراك في تركيا، وجرى إيضاحا لتأكيد على هذه المسألة في اجتماع المجلس النواب، عندما توجه كمال الى النواب الذين يعدون شكليا نواب كوردا في المجلس للإدلاء برأيهم حول استقلال كردستان، وجاء الجواب المرتقب الذي كان جاهزا سابقا، فقد صرح حسين عوني (الكوردي) عن ارضروم قائلا: " هذه البلاد هي للكرد والأتراك، ولا يحق الحديث من على هذا المنبر سوى على أمتان هما: الأمة الكردية والأمة التركية، وايد نائب كوردي اخر هو حسي خيري، عدم فصل الكرد عن الأتراك(لازاريف وآخرون: ص١٩٨).

ونتيجة لهذا كله وبتواطؤ من بريطانية، جاءت نصوص معاهدة لوزان الموقعة بين تركيا والحلفاء، خالية من اي ذكر للاستقلال الكوردي، او الحكم الذاتي، ولا للكورد ووكوردستان، فالدراسات أكدت القضية الكردية لم تناقش أساسا كقضية مستقلة، وإنما بحثت بصورة رئيسية كجزء من مسألة الموصل الشائكة(بيار مصطفى: ص١٤٦)، وعلى العموم فقد تناولت المادة ٣ من المعاهدة كوردستان، اذ رسمت حدود تركيا مع سوريا بصورة مباشرة، وحددت مدة تسعة أشهر لتعيين الحدود التركية العراقية، إلا ان هذه المادة قد حددت عمليا الحدود على أساس الحالة الراهنة، وقد ألزمت هذه المادة تركيا وبريطانيا(في انتظار القرار الذي سوف يتخذ بشأن الحدود، وبعدم القيام بأي تحركات عسكرية أو غيرها، قادرة على إدخال اية تغييرات في الوضع الحالي للأراضي، الذي سوف يرتبط مصيرها بهذا القرار)، وبهذا الشكل جعلت معاهدة لوزان التقسيم الجديد لكردستان شرعيا(م.س.لازاريف: الامبريالية والمسألة الكردية، ٢٠١٢، ص٣٥٧).

هذا وتضمنت معاهدة لوزان(القسم الخاص حماية الأقليات المواد ٣٨- ٤٥)، فنصت المادة ٣٨، على ان " الحكومة التركية تتعهد بمنح جميع السكان، الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية والعرق او الدين، "، ونصت المادة ٣٩، على التزام الحكومة التركية بعدم إصدار أي قيود بشأن الممارسة الحرة لكل مواطن تركي لاية لغة كانت، ان كان ذلك في العلاقات الخاصة ام في العلاقات التجارية، او في حق الدين والصحافة، او في المؤلفات والمطبوعات من مختلف الانواع، او في الاجتماعات العامة"(جليلي جليل وآخرون، ص١٤١).

وبهذا الشكل لم تقدم معاهدة لوزان على خلاف سابقتها - سيفر- شيئا للقضية الكردية، بل أعادتها الى سابق عهدها قبل الحرب او قل هي خطوة الى الوراء على حد تعبير نيكيتين، وهذا بطبيعة الحال كان نتيجة تأمر الدول الغربية وحكومة الائتلاف التركية، ومنحت لهذه الاخيرة الضوء الاخضر لتجاهل مصالح الكرد القومية في تركيا.

الخاتمة:

على ضوء الدراسة السابقة، التي استعرضت تفاصيل عن القضية الكردية الشائكة والمعقدة، توصلنا إلى النتائج التالية

- بدأت المشكلة الكردية بصورة واضحة في العصر الحديث، عند اصطدام الدولتين الصفوية الشيعية والعثمانية السنية، في معركة جالديران، والتي أدت إلى تقسيم كردستان بين الدولتين، الجانب الايجابي في هذه المرحلة، هو تكوين الكرد لنواة جماعة إسلامية سنة، نالت الاعتراف من طرف السلطات العثمانية كجماعة متميزة طيلة القرن ١٦، وكان لهذه الجماعة دور رائع ومهم في مختلف الصراعات التي خاضتها السلطنة العثمانية، على المستوى حدودها الإقليمية المحلية أو في الخارج، والذي كشف بحق عن روح الفروسية والعسكرية العالية التي يتمتع بها الفرد الكردي
- أدت عوامل كثيرة في القرن ١٩م إلى تغيير سياسي تدريجي في العلاقة بين الكرد والادارة العثمانية، بمحاولة هذه الأخيرة القضاء على الاستقلال النوعي ان صح التعبير، الذي تمتع به الكرد في المرحلة السابقة، بإتباع سياسات خطيرة، استهدفت تهديم البنية السياسية للإمارات الكردية، وتوجت العملية بتجريد المجتمع الكردي من قياداته الوطنية
- أبدى الفرد الكرد وعيا سياسيا مبكرا- مقارنة بما كان يجري في السلطنة بداية من النصف الثاني من القرن ١٩م- وعبر عن قوميته بإنشاء، أندية وجمعيات، وبالرغم من ان أنشطتها كانت عشوائية، إلا أنها ساهمت في ترقية الحياة السياسية والثقافية لدى الشعب الكردي، وأبرزت هويته المختلفة، ورغبته في بناء كيان مستقل يحقق فيه طموحاته.
- اصطدم المشروع التحرري الكردي، بمخططات الامبريالية العالمية لمرحلة لمابعد السلطنة العثمانية - وبالطبع كانت كردستان جزء منها - والتي ظهرت في مؤتمر كامبل بنرمان (١٩٠٥ - ١٩٠٧)، وجسدت في اتفاقية سايكس- بيكو، وفيما بعد في معاهدات الصلح، التي خلص إليها مؤتمر باريس، خاصة معاهدة لوزان التي قضت بشكل نهائي على آمال استقلال الكرد، بتشتيت كيانه على أربع دول
- تتحمل النخب الكردية جزء كبير من فشل المشروع الكردي في هذه المرحلة، فلم تستطع بناء مشروع ثوري شمولي، تفتقر فيه الأدوات السياسية والعسكرية، فالنخب الكردية كانت بعيدة عن واقع الشعب الكردي، كان من المفروض ان تنزل إلى الميدان وتشرف مباشرة علي هذا المشروع، لان التدويل يحتاج الى انجازات ميدانية، تكون أداة فعالة في دفع الأطراف الدولية نحو الرضوخ للأمر الواقع، وبالتالي ضيعت الحركة فرصة مهمة، لتحقيق استقلال دولة كوردستان، توازيا مع بداية ظهور الدول القومية في المنطقة العربية
- مع ذلك كانت المرحلة المدروسة مرحلة هامة من مراحل تاريخ حركة الشعب الكردي، حافظت على التقليد الكردي الرافض للهيمنة، وأكسبته خبرة جديدة في النضال التحرري، بقيام حركة سياسية نشطة واعية، حلت محل النخب الإقطاعية، لكن كل

ذلك يجب أن يخضع للنقد الذاتي، حتى يحقق المراد، والذي لا بد أن يمر أولاً قبل كل شيء بتعزيز الوحدة القومية للشعب الكردي، في النقاط الجغرافية التي يتوزع عليها.

الهوامش:

(*) بلغ عدد الرسائل التي تبادلها الشريف حسين بن علي وهنري ارثر مكماهون، والتي عرفت باسم "مراسلات الشريف حسين -مكماهون" ١٠ رسائل، بدأت بأول رسالة كتبها الشريف حسين في ١٤ جوان من عام ١٩١٥ وحملت أولي مقترحات محددة للاتفاق مع الانجليز بشأن إعلان ثورة العرب ضد الأتراك، فطلب الشريف(أن تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين - اظنة حتى الخليج العربي شمالاً، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي، ومن البحر الأحمر، والبحر المتوسط حتى سيناء)، وانتهت في ١٠ مارس ١٩١٦ برسالة بعثها مكماهون إلى الشريف حسين جاء فيها "يسرني أن أخبركم ان حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطلبكم"، وانتهت المفاوضات بين الشريف حسين ومكماهون وكانت نتيجتها على النحو التالي: رضى الشريف حسين باستبعاد محمية عدن، ومرسين، اسكندرونة، جنوب العراق(البصرة، بغداد)، والمنطقة غرب دمشق- حلب- حمص لفرنسا، على أن يكون من حقه المطالبة بها بعد انتهاء الحرب(محمد كامل المحامي(بسطة)، ص ٣٠٥، انظر كذلك قدري قلججي: ١٩٨٤، ص ٢٢١، محمد انيس: ص، ص ٢٨١ - ٢٨٤).

(*) اشار كمال مظهر، الى محاولة الشيخ محمود ارسال وفد خاص الى باريس، لكن الانجليز حالوا دون وصوله، بسبب توتر علاقاتهم مع الشيخ والذي كان قد بلغ حد الانفجار في ذلك الوقت، مما يعني بالضرورة ان الوفد سيسير باتجاه معاكس لرغبات الانجليز، خاصة وان اكابر رؤساء العمادية، ودهوك، قد ارسلت عن طريق جمعية العلم- التي تأسست عام ١٩١٤ من طرف مهدي اسامة ابراهيم- مذكرة موقعة من طرف ٢٤ شخصية كوردية الى مؤتمر الصلح يطالبون فيها باستقلال العراق، وتوثيق روابطه بالدول العربية، وتسليم زمام الادارة السياسية الى جلالة الملك حسين، وتفويض كل من الامير فيصل، ومولود مخلص وعلي جودت للتكلم باسمهم في هذا الشأن، وكان ذلك في ١٩١٩/٣/٢٤، ويعكس هذا في.. نظرنا الاختلاف بين الاخوى الكرد ونظرتهم الى حل القضية الكوردية وهذا الامر، ساهم بشكل كبير في افشال مشروعهم في هذه الفترة(انظر، كمال مظهر محمد، ص ٣٣٦، وكذلك، عبد المنعم الفلوسي: ١٩٦٦، ص، ص ٢٦ - ٢٧)

بيلوغرافيا المداخلة:

- انيس محمد: الدولة العثمانية والمشرق العربي، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، (ب.س.ط).
- اسود فلاح شاكر: الحدود العراقية - الايرانية دراسة في مشاكل البلدين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠.
- امحمد محمد احمد: اكراد الدولة العثمانية تاريخهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مطبعة حجي هاشم، اربيل، ٢٠٠١.
- ارنست رامزور: تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، تر: صالح احمد العلي وآخرون، مؤسسة فانكلىن، بيروت ١٩٦٠.
- اولسون روبرت: تاريخ الكفاح القومي الكوردي، تر: احمد محمود خليل، دار الضرابي بيروت، ٢٠١٣.
- الفلوسي عبد المنعم: ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩ - ١٩٢٠، ج١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٦.
- الهندي هاني: الحركة القومية العربية في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
- السلمي احمد سليمان: الورقة الكردية في يد القوى العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية للعالم الاسلامي، ٢٠١٥.
- التميمي عبد الجليل وآخرون... دراسات في التاريخ العربي العثماني (١٤٣٥ - ١٩١٨)، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، تونس، ١٩٩٤.
- السر ارنولد ويلسون: الثورة العراقية، تر: جعفر خياط، (بد)، ١٩٧١.
- الجميل سيار: تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
- البوتاني عبد الفتاح علي يحي: وثائق عن الحركة الكردية التحررية، وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠١.
- باسيلي نيكيتين: الكرد، دراسة سوسيولوجية وتاريخية، حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، العراق، ٢٠٠٦.
- بيار مصطفى سيف الدين: السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها على كوردستان، سبيريز، دهوك، ٢٠٠٤.
- برنارد لويس: ظهور تركيا الحديثة، تر: قاسم عبده، سامية محمد، المركز القومي للترجمة، مصر ٢٠١٦.
- بلال اسماعيل: اربيل في ادوارها التاريخية، النجف ١٩٨١.
- جليلي جليل وآخرون: الحركة الكوردية في العصر الحديث، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٢.
- دشتي ابراهيم: المسألة الكردية، الكويت، ١٩٩٩.
- هروتي سعدي عثمان: كوردستان والامبراطورية العثمانية، دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في كوردستان، مؤسسة مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٨.

- زكي محمد امين: خلاصة تاريخ الكرد وكوردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الان، تر: محمد علي عوني، دارالشؤون الثقافية العامة، بغداد ٢٠٠٥.
- حمدي وليد: الكرد وكوردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، مطابع سجل العرب، ١٩٩٢.
- حسن وليد: معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الاوسط، المركز الكردي للدراسات، ٢٠١٨.
- لازاريف وآخرون: تاريخ كوردستان، ترجمة عبيد حجي، دار سبريز للطباعة والنشر، دهوك، ٢٠١١.
- لازاريف م.س: الامبريالية والمسالمة الكردية، مطبعة موكراني، اربيل، ٢٠١٢.
- (_____) : المسألة الكردية، دار الفرابي، ١٩٨١.
- محافظة على: مواقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨١ - ١٩٨٥.
- مصطفى الزين : ذئب الأناضول، رياض الريس للكتب، لندن، ١٩٩١.
- معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية: القضية الكردية، فلسطين ٢٠٠٩.
- مخول موسى: الكرد من العشيرة الى الدولة، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
- مكحول: تاريخ الكرد الحديث، تر: رابع ال محمد، دار الفرابي، لبنان، ٢٠٠٤.
- معاليقي منذر: معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، دار اقرار، بيروت، ١٩٨٦.
- ناوخوش سلام: دراسة سياسية حول احتلال وتقسيم كوردستان، ترجمة: يوسف كمال، التفسير، اربيل، ٢٠٠٦.
- سليمان موسى: الحركة العربية المرحلة الاولى للنهضة ١٩٠٨ - ١٩٢٤، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٦.
- عبده نادية ياسين: الاتحاديون، المكتبة البغدادية، العراق، ٢٠١٤.
- عثمان على: الحركة الكردية المعاصرة، تفسير، اربيل، ٢٠١١.
- صباغ عباس اسماعيل: تاريخ العلاقات العثمانية الايرانية، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٩.
- شمو قادر سليم : موقف الكورد من حرب الاستقلال التركية، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٨.
- Bletch chirguh : la question kurde ses origines et ses causes, imprimerie paul barbey, le caire, 1930
- Gneral shrif Pacha :mémoire on the claims of the kurd people, paris, 1919
- Hakan Ozoglu, Kirdish notables and ottoman state, suny series in middle eastern studies .1964
- Martain van bruinessen : agha and state, zedd books ltd, london, 1992 - treaty of severs and lausanne, treaty of severs 10 august 1920p.1
- <http://www.sevres-92310.fr/doc/Traité%20de%20Sèvres.pdf>

ریشالین کیشا کوردی و هه‌لویستین کونگران و بهیمانین نیشدموله‌تی ژ مافی چارمنقیسی ملله‌تی کورد (۱۵۱۴ – ۱۹۲۳)

پوخته:

کیشه‌یا کوردان ل قی سهرده‌میدا ئیک ژ ئالوزترین کیشه‌یین جیهانی یه، و تیگه‌هشتنا و قه‌دیتنا ره‌ه‌ندین وی یی جیوسایسی و مروقایه‌تی و یاسایی پیدقی ب زفرین بو ره‌وریشالین دیروکا وی هه‌یه ئەوا د کووراتیا دیروکیدا چووینه خوار، نه‌خاسمه بو ده‌ستییکین ده‌سته‌لاتا عوسمانی ل روزه‌ه‌لاتا عه‌ره‌بی. چونکه کوردستان ل دویف ریکه‌فتنا ئەماسیه ل ۱۵۵۵ دناقه‌ه‌را عوسمانی و سه‌فه‌ویاندا دابه‌ش بوو، لی ل هه‌مان دم دا روودانه‌کا دی یا ئه‌رینی روودا ئەوژی دانپیدانا ده‌وله‌تا عوسمانی ب میرگه‌هین کوردی ل ده‌قه‌را کوردستانی و پاراستنا حوکمی میراتگیری دناف فان میرگه‌هاندا ئەوژی ل دویف به‌ندین بهیمان دناقه‌ه‌را ئیدریس به‌دلیسی و میرین کوردان دا بوو، پشتی هینگی ریکه‌فتنا سایکس بیکو هات کو ئازارین کوردان کوورتر لیکرن و کیشه‌یا وان ژ چوارچوو‌قه‌کی هه‌ریمی بو نیشدموله‌تی قه‌گوه‌ازت، و ژلایه‌کی دی وه‌لاتی وان ل سهر چوار پارچه‌یان دابه‌شکر: تورکیا، عراق، ئیران و سوریا، و هه‌مان ئەف رموشه ده‌می ریکه‌فتنانه‌یین نیشدموله‌تین دی دا ژێ هاته جیگیر کرن، ئەوژی: سیفر ۱۹۲۰، کونگری لهن‌ده‌ن ۱۹۲۳، لوزان ۱۹۲۳، و ل سهرده‌می ئینتدابین قه‌ره‌نسی و به‌ریتانی دا. و ئەنجامی قی هه‌می بیبه‌شکرنا ملله‌تی کورد بوو ژ مافی وی یی میژوویی د ئا‌فاکرنا قه‌واره‌یه‌یه‌کی سیاسی یی تاییه‌ت ب وانقه‌ کو تیدا ب شیوه‌یه‌کی جیاواز ژ ملله‌تین دی به‌رجه‌سته بکه‌ت.

په‌یقین سهره‌کی: ده‌وله‌تا عوسمانی، کیشه‌یا کوردی، بهیمانانه‌یین نیشدموله‌تی، به‌ریتانی.

The historical roots of the Kurdish issue and the position of the conferences, and the international conventions of the right to self-determination of the Kurdish people (1514-1923)

Abstract:

The question of the Kurdish people is one of the Most complex issues the world has know in modern history. Its understanding and giving it its geopolitical, humanitarian and legal dimensions requires a return to its true historical roots, which are time-consuming, especially to the beginning of Ottoman rule of the Arab Mashreq. Between the Safavid state and the Ottoman Empire, and this was embodied under the Amasia Convention 1555, and in the other positive aspect -always in the same period -in Ottoman recognition of the sovereignty of the Kurdish Emirates and the survival of the hereditary rule in the Kurdistan region, E Kurds. Then the Sykes-Picot Agreement of 1916 deepened the tragedy of the Kurdish people. First, it took its case out of its regional character into the international arena. Second, it divided its entity between four countries, Turkey, Iraq, Syria, Iran. 1920, London Conference 1923, Treaty of Lausanne 1923, during the period of French and British mandates

Keywords: Ottoman State, the Kurdish question, International Treaties, British.